

# مراقبة التغطية الإعلامية خلال الحملة الانتخابية التشريعية والرئاسية في تونس

تقرير 2009



# مراقبة التغطية الإعلامية خلال الحملة الانتخابية التشريعية والرئاسية في تونس

التقرير النهائي ديسمبر 2009

## إعداد

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- المجلس الوطني من أجل الحريات بتونس
- مرصد حرية الصحافة والنشر والإبداع
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

## في إطار

- المجموعة العربية لمراقبة الإعلام

## بدعم من

- International media support (IMS)

## الفهرس

5	ملخص تنفيذي
7	فريق المراقبة
8	I- المنهجية
8	التحليل الكمي
9	التحليل النوعي
10	II- توصيات
11	III- الإطار المؤسّساتي والتشريعي
11	1- لإطار الانتخابي الدستوري
12	2- المجلة الانتخابية
12	الهوة بين القانون الانتخابي والواقع
13	3- النظام القانوني لحرية التعبير والصحافة والنشر
13	على المستوى التشريعي
13	على المستوى المؤسّساتي
14	IV- التحليل النوعي للمناخ الإعلامي
14	1- المشهد الإعلامي
15	2- الضغوطات على الصحفيين
15	الضغوطات على الصحفيين التونسيين:
16	ضغوطات على الصحفيين الأجانب
16	2- الدور البارز لليلى بن علي
17	3- عوائق حرية التعبير بالنسبة لمرشحي المعارضة
18	4- وقف الحملة الانتخابية:
18	V- نتائج التحليل الكمي للتغطية الإعلامية
19	1- التغطية العامة
19	الصحافة المكتوبة
19	الوسائل السمعية والبصرية: الراديو والتلفزة
20	2- تغطية الحملة الرئاسية
20	المساحة المخصصة في الصحافة المكتوبة
21	توزيع المساحات في الصحف اليومية الخاصة والعمومية
22	توزيع المساحة في الوسائل السمعية والبصرية

22	الراديو.....
23	الزمن المخصّص من قبل الراديو العمومي والخاص للمرشّحين للرئاسية.....
24	التغطية التلفزيونية.....
27	3 - لهجة الخطاب أثناء التغطية بالنسبة لمرشّحي الانتخابات الرئاسية.....
27	لهجة الخطاب في الصحافة المكتوبة فيما يتعلّق بالرئاسية.....
28	4- تغطية حملة الانتخابات التشريعيّة من قبل وسائل الإعلام.....
28	الصحافة المكتوبة.....
30	الوسائل السمعية والبصريّة.....
32	VI - التغطية الإعلاميّة لحملة النساء المترشّحات.....

## ملخص تنفيذي

يعتبر هذا التقرير الثاني الذي تقدّمه مجموعة منظمات تونسية غير حكومية حول أداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات. وقد أكدت الملاحظات المسجّلة في 2009 استمرار النزعة البارزة في 2004 وتضخمها، على مستويين:

أولهما هيمنة التجمع الدستوري الحاكم ومرشّحه على الفضاء الإعلامي. وثانيهما تهميش المعارضة الديمقراطية.

يتبيّن ذلك من المساحة المحدودة التي خصّصت في الصحافة المكتوبة لمرشّح حركة التجديد المعارضة أحمد إبراهيم الذي لم يمكّن سوى من 0,22% من التغطية.

كما غدا التراجع السّمة الغالبة على عدّة مستويات، فالفضاء العمومي أصبح خاضعا أكثر فأكثر لرقابة وسيطرة أجهزة الأمن التي أصبحت - بإجماع المتابعين - المحاور الوحيد بدل الجهات الإداريّة والسياسية.

كما يلاحظ بروز عنصر جديد في المشهد السياسي، ألا وهو زوجة الرئيس المترشح التي استحوذت على مساحة هامة في الفضاء العام ممّا فاقم التخبّط القانوني.

لقد شكّلت هذه النشرة الثانية من تقرير المراقبة الإعلامية للقائمين عليها تحديًا حقيقيًا، نظرا لتعدّد العراقيل وشدّة المحاصرة لدرجة التعنيف الأمني. ومثّل توسيع التعامل مع شركاء آخرين كالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والقيام بعملية المراقبة في مقر الجامعة النسوية "إلهام المرزوقي" تحديا كبيرا. كما يعتبر إعداد تقرير موثّق يسمح بتقديم مقترحات إصلاحات في مجال حرية التعبير وحق المواطن في الحصول على المعلومة، وتقديمه في موعده رغم العوائق والعراقيل، التحدي الأكبر.

ولكن، خلافا لانتخابات 2004، تعدّرت على فريق المراقبة بسبب الضغط الأمني إتمام تدريبه في نفس المقرّ، ووقع طرد المدربة الخبيرة "مانويلا مالكيودي" في اليوم الثالث بشكل مباغت من الأراضي التونسية، بدون تقديم أي مبررات قانونية.

وفي الأخير، لم يقع احترام الفترة المخصصة للحملة الانتخابية. فقد توجّه الرئيس المتخلّي إلى الرأي العامّ بخطاب يوم 24 أكتوبر، أي ليلة الانتخابات ووقعت تغطيته بشكل واسع من قبل وسائل الإعلام، توعدّ فيه الذين "لم يقدّروا للوطن قداسة ولا حرمة، ووصلت بهم الجراة على الاقتراء والتحرّيش، إلى شنّ حملة يائسة لدى بعض الصحافيين الأجانب، ليشككوا حتى في نتائج الانتخابات قبل أن تقع" على حدّ تعبيره.

وبعد خمسة أيّام فقط من هذا الخطاب تعرّض الصحفي توفيق بن بريك للإيقاف وحكم عليه بالسجن ستة أشهر على إثر محاكمة غير عادلة حسب تقارير المنظمات الحقوقية التي تابعت المحاكمة، وكان بن بريك قد نشر مقالات نقدية في الصحافة الأجنبية خلال هذه الحملة.

استقرّ فريق المراقبة في العاصمة تونس بمكاتب الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. وتمّ استعمال معايير التقييم الكميّة والنوعيّة حسب المواصفات الدوليّة المعمول بها في متابعة وسائل الإعلام.

وقد امتدّت الملاحظة الكميّة للتغطية الإعلامية لمدة 13 يوما ابتداء من انطلاق الحملة يوم 11 أكتوبر وحتى يوم 23 أكتوبر تاريخ إغلاق الحملة رسميًا.

وقد سعت وحدة المراقبة إلى تقييم:

- مدى تمكّن الأحزاب السياسية من الوصول إلى الإعلام بشكل عادل؛
- مدى تمتّع نشاطات الأحزاب السياسية والمترشّحين بنفس الحظوظ من التغطية؛
- مدى التزام وسائل الإعلام والسلطات بالقواعد المتعلقة بكيفية تصرفها خلال الحملة، على مستوى التشريع المحلي و الدولي؛
- مدى تمكّن المواطنين من الحصول على معلومات كافية من خلال وسائل الإعلام بما يسمح لهم بتشكيل رأي خاصّ يوم الانتخابات؛

وقد كشف التحليل الكمي عن:

- هيمنة الانتخابات الرئاسية على التشريعية حيث تمتعت بتغطية هامة (70,20% مقابل 29,80%)
  - هيمنة الحزب الحاكم والرئيس المتخلى الذي تمتع بالنصيب الأكبر من التغطية (97,14% في الصحافة المكتوبة و 75,83% في الراديو والتلفزة) بشكل يبيّن بجلاء اختلال التوازن واللاحيادية.
  - ضعف الحضور النسوي في المشهد الإعلامي على مستوى الترشّحات في التشريعية حيث تمتعن بمساحة ضئيلة جدًا من التغطية الإعلامية (0,73%).
- و لكن تجدر الإشارة الى ان لم تكن اللهجة، طوال فترة المراقبة، شاتمة ولا معادية ولا مشوّهة في كلّ وسائل الإعلام. فقد تمتّع جميع المترشّحين بتغطية ذات لهجة إيجابية مع استثناء واحد. سجّل الرئيس بن علي أكثر من 90% من اللهجة الإيجابية لدى نفس الصحف
- أمّا التحليل الكيفي فقد بيّن أنّ:

انتخابات 2009، والتي تعد الاستحقاق الانتخابي الخامس منذ 1987، دارت مثل سابقتها في مناخ من الانغلاق السياسي ومن إعادة إنتاج النظام القائم. هذا الأخير يعتمد على نظام دستوري يشجّع على الرئاسة لفترات طويلة وكذلك على قوانين انتخابية "خاصّة" وذات طبيعة ظرفية. ولقد عرفت المجلة الانتخابية التي وضعت سنة 1969 تنقيحات "غيّرت قواعد اللعبة لفائدة الحكم". وآخر هذه التنقيحات تميّزت بتكثيف الرقابة الإعلامية وتعميق الهوة بين القانون الانتخابي والواقع.

صحفيون ينتمون إلى وسائل إعلام حكومية وخاصة تعرّضوا إلى ضغوطات وإلى أشكال مختلفة من الملاحقة والتضييق خلال الحملة الانتخابية بلغت حدّ السجن (حالة زهير مخلوف) صحف قريبة من الحكم أطلقت حملات تشويه وسبّ ضدّ شخصيات معارضة وحقوقية، مطمئنة إلى تحصّنها من العقاب؛ وقد تواصلت هذه الحملات بعنف غير مسبوق إثر الانتخابات.

في غياب كلي للشفافية وخاصة أمام انعدام وجود مؤسسة عمومية للإشراف والتنظيم مستقلة فعلا عن السلطة السياسية، يصبح تحرير الموجات في تونس مختزلا في شكل متجدّد من أشكال التبعية للدولة. حسب المترشّحين والمسؤولين السياسيين المنتمين للمعارضة، فإن تضييقات إضافية سلّطت عليهم خلال هذا الاستحقاق الانتخابي وكذلك على صحفهم.

تعرّض مرشّحو المعارضة للحجب المسبق الآلي فيما يتعلّق بزمن البثّ المخصّص لهم. وقد استغلّ السيد عبد الباقي الهرماسي رئيس المجلس الأعلى للاتصال صلاحياته بشكل مجحف في ممارسة هذه المصادر السياسية على محتوى مداخلات المرشّحين، فارضا عليهم حذف فقرات تتعلّق بالعفو العام أو بالحوض المنجمي بقفصة أو بنقابة الصحفيين، على سبيل الذكر لا الحصر.

## فريق المراقبة

### الباحثون

- خديجة الشريف
- سناء بن عاشور
- سهام بن سدرين
- العربي شويخة
- ناجي البغوري
- هالة عبد الجواد

### رئيس الفريق

لطفى الحيدوري

### المراقبون

- أيوب غدامسي
- بسمة خلفاوي
- ريتا العبيدي
- زكية الضيفاوي
- عادل حاجي
- غازي بن عليّة
- مالك الصغيري
- نعيمة حسني
- هاجر الشابي
- هندة العرفاوي
- وفاء فراوس

### الخبراء الدوليون:

- مانويلا ملكيودي (مرصد بافيا)
- رضوان بوجمعة (مجموعة العمل العربيّة لرصد الإعلام)

## I- المنهجية

تمّ تركيز فريق المراقبة في تونس العاصمة بمكاتب الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD). وقد استعمل الفريق مقاييس منهجية كمّية ونوعية مطابقة للمعايير الدولية في مراقبة وسائل الإعلام. واستمرّت الملاحظة الكمية للتغطية الإعلامية لمدة ثلاثة عشر يوما انطلاقا من تاريخ إطلاق الحملة يوم 11 أكتوبر حتى يوم 23 أكتوبر تاريخ انتهاء الحملة؛ ولقد اهتمّ فريق الملاحظة بالتغطية الإعلامية بهدف تقييم: ما إذا تمكّنت الأحزاب السياسية من بلوغ الإعلام بشكل عادل؛ ما إذا تمّعت نشاطات الأحزاب السياسية والمترشّحين بنفس الحظوظ من التغطية؛ مدى التزام وسائل الإعلام والسلطات بالقواعد المتعلقة بكيفية تصرفها خلال الحملة، على مستوى التشريع المحلي وأيضاً الدولي؛ مدى تمكّن المواطنين من الحصول على معلومات كافية من خلال وسائل الإعلام بما يسمح لهم بتشكيل رأي خاصّ يوم الانتخابات؛

## التحليل الكمي

بدأ فريق مراقبة الحملة عمله يوم 11 أكتوبر من خلال مراقبة ثلاثة أنواع من الوسائط الإعلامية (المكتوبة والتلفزيونية والإذاعية). وقد ارتكز اختيار العينات المنتقاة للمتابعة على ثلاثة خصائص: الملكية، الاختراق والجمهور. هذه المراقبة خصّت كلا من تونس 7 القناة التلفزيونية العمومية وحبّعل (خاصة). كما راقب الفريق 7 صحف يومية، حكومية منها: لابريس (بالفرنسية) والصحافة (بالعربية)، وخاصة: Le Quotidien (بالفرنسية) والشروق (بالعربية) و Le Temps (بالفرنسية) والصبح (بالعربية) والصريح (بالعربية). وكذلك تابع الفريق النشرات الرئيسية للأخبار على راديو تونس (عمومية) ومزايبك إف إم وراديو كلمة (إذاعتان خاصتان).

ولم تتمّ مراقبة النشريات الأسبوعية نظرا لندرة العينات (عدداً لكامل الحملة)، وكذلك الصحف الحزبية تمّ استثناءها من العينة المنتقاة لعدم حياديتها.

وبالنسبة للبرامج التلفزيونية فقد تمّ تصنيفها إلى الأقسام التالية: مستجّدات، مساحات حرّة، برامج خاصة بالانتخابات، أخبار و"متفرقات" (ترفيه، برامج دينية الخ...). ولم يكتف الفريق بقياس الحيز الزمني الممنوح للفاعلين السياسيين، أحزابا ومترشّحين، ولكن أيضاً نوعية التغطية الإعلامية التي صنّفت حسب ثلاثة معايير (إيجابي، سلبي، محايد)، وذلك بهدف تقييم لهجة وسائل الإعلام فيما يتعلّق بالمترشّحين من مختلف الأحزاب السياسية.

أمّا بالنسبة للمقالات فهي مصنّفة إلى معلومات وأخبار، افتتاحيات، آراء وبريد القراء، إشهار، ومتفرقات. وقد وقع تصنيف الصفحات إلى: صفحات رئيسية، ووطنية، واقتصادية، وقضايا دولية، وقضايا محلية، وصفحات ثقافية وترفيهية، ورياضية، وملاحق خاصة. ولا تعتبر التغطية إيجابية أو سلبية إلا إذا لاحظ الفريق ذلك بشكل واضح لا لبس فيه.

كما اهتمّت وحدة المراقبة بملاحظة زاوية الجنس ومتابعة الفضاء المخصّص للمرأة ومدى حضورها في المشهد الإعلامي.

## مخطط العينة :

جدول 1: الصحافة المكتوبة:

الاسم	المالك	اللغة	المدة الزمنية
الصباح	خاصّ	العربية	23-11 أكتوبر
الشروق	خاصّ	العربية	23-11 أكتوبر
الصريح	خاصّ	العربية	23-11 أكتوبر
الصحافة	حكومية	العربية	23-11 أكتوبر
Le Temps	خاصّ	الفرنسية	23-11 أكتوبر
Le Quotidien	خاصّ	الفرنسية	23-11 أكتوبر
La Presse	حكومية	الفرنسية	23-11 أكتوبر

جدول 2: الوسائل السمعية والبصرية:

الاسم	المالك	المساحة المراقبة	المدة الزمنية
تونس 7	حكومية	22.00-17.00	23-11 أكتوبر
حنبعل	خاصّة	22.00-17.00	23-11 أكتوبر
راديو تونس	حكومية	22.00-17.00	23-11 أكتوبر
موزاييك إف إم	خاصّة	22.00-17.00	23-11 أكتوبر
راديو كلمة	خاصّة	22.00-17.00	23-11 أكتوبر

## التحليل النوعي

اعتمادا على استجواب الأطراف الرئيسية المعنية وعلى تشخيص المشاكل العمليّة التي اعترضت تطبيق القانون خلال الحملة وتحديد المشاكل خاصّة في كلّ ما يتعلّق بالوصول إلى وسائل الإعلام وما يخصّ حرية التعبير، تمّ استجواب ثلاث مجموعات من الأشخاص: صحفيون، مرشّحون للانتخابات وقادة أحزاب سياسيّة.

## -II- توصيات

1. يجب مراجعة التشريع التونسي المتعلق بوسائل الإعلام بحيث يسمح للجمهور التونسي أن يكون مطلعاً على المجريات بشكل أفضل من خلال الوسائط المتعددة التي ينبغي أن تؤدي عملها بعيداً عن كل تبعية أو انحياز سياسي.
2. لم يسمح القانون الانتخابي الحالي بتغطية متوازنة للمشهد السياسي بأكمله. لذلك فإنه يتوجب على القانون الانتخابي أن يستوعب مبادئ حرية الوصول إلى الإعلام وتكافؤ الفرص لكل الأحزاب السياسية. كما يجب أن يراجع القانون بحيث يوفر ضمانات للشفافية ولتمكين جميع الأحزاب والمترشحين من الوصول الحرّ إلى الإعلام. ويستلزم الأمر أن يهيئ القانون أرضية مناسبة من أجل تطبيق متوازن للقانون وتنظيم التغطية وتوفير الحظوظ لجميع الأطراف بشكل متساو في الإعلام.
3. ورغم أهمية مسألة تساوي الحظوظ في بلوغ الإعلام، فإن وسائل وأشكالاً أخرى يجب تطويرها من أجل تشجيع التغطية الجيدة للانتخابات، وحصول الجمهور على المعلومات المفصلة عن المترشحين والأحزاب، لتوفير أوسع مجال للمعلومة أمام الناخب.
4. يجب على الوسائط السمعية والبصرية وعلى الصحف العمومية أن تحترم التزامها بخدمة الجمهور وليس القوى السياسية. لذلك يجب ضمان الاستقلال الإداري والمالي لها.
5. يجب أن يكون وقت البث الممنوح للمترشحين خلال ساعات الاستماع الكبرى، وفي حيز زمني يسمح لهم ببلوغ أوسع الشرائح من الجمهور، كما ينبغي توسيع الحيز الزمني المخصص لهم، خاصة أنها الإمكانية الوحيدة التي تمكن المترشحين من الوصول إلى الجمهور.
6. ينبغي الفصل بشكل جلي بين البرامج المخصصة للانتخابات وغيرها من البرامج. و يجب على البرامج غير المخصصة للانتخابات أن لا تقوم بالدعاية لحزب سياسي.
7. الإشهارات مدفوعة الأجر، يجب أن تكون واضحة وأن يقع تنظيمها. كما يجب ضمان الشفافية المالية لتمويل الأحزاب أو لتمويل حملاتها حتى تضمن العدالة بين المتنافسين.
8. يجب تطوير إجراءات للتنظيم الذاتي للصحافيين ولرؤساء التحرير لضمان احترام المعايير المهنية كما يجب تقنينها في ميثاق الشرف واحترامها من جميع الأطراف.
9. يجب التخلي عن جميع الإجراءات المتخذة من السلطات العمومية لعرقلة أو منع وسائل الإعلام البديلة التي تدعم التنمية الديمقراطية في تونس وكذلك وسائل الإعلام الدولية، واعتبار هذه الإجراءات خروقات جدية للدستور التونسي وللمواثيق الدولية.
10. ينبغي أن تشجع الحكومة القطاع السمعي البصري على تطوير مبادرات خاصة حتى تقدم التلفزة والإذاعة نوعية مستقلة من البرامج، ويجب أن يخضع منح الرخص في هذا المجال إلى الشفافية.

### -III- الإطار المؤسّساتي والتشريعي

جرت الانتخابات الخامسة على التوالي منذ 1987 كسابقاتها في نفس المناخ السياسي المنغلق ونفس ظروف إعادة إنتاج النظام السياسي السلطوي. فوقع الاستناد إلى نظام دستوري يفسح المجال أمام رئاسة طويلة المدى وقوانين انتخابية "خاصة" وذات طبيعة ظرفية. ولئن كانت الاستحقاقات تتوالى وتتشابه، فإن استحقاقات 2009 الانتخابية ليست "انتخابات كغيرها". فرهانات 2009 تطال آفاق 2014، آخر العوائق الدستورية أمام ترشّح الرئيس بن علي مرة أخرى نظرا لعائق السنّ الأقصى الذي يفرضه الفصل 40 من الدستور.

#### 1- لإطار الانتخابي الدستوري

تسم الإطار الانتخابي الدستوري سمتان:

- الأولى هي العائق الهشّ أمام إعادة انتخاب الرئيس الحالي. فعلى إثر تنقيح 2002 (القانون الدستوري 2002-51 بتاريخ 1 جوان 2002)، الذي أقرّه الاستفتاء حول الدستور (بنسبة تصويت 99%)، ألغيت القيود المفروضة على عدد الدورات القابلة للتجديد بدورتين فقط، ووقع التمديد في حدّ السنّ القصوى من 70 إلى 75 سنة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت القاعدة أنّ "رئيس الجمهورية يمكن إعادة ترشيحه" (الفصل 39 جديد)، لتبقى العقبة الوحيدة هي حدود السن: 40 سنة كحدّ أدنى و75 كحدّ أقصى. وهكذا استطاع الرئيس الحالي والمترشّح - الذي احتفظ بهذه المسؤولية منذ 1987 - اجتياز جميع الاستحقاقات الانتخابية للرئاسة بدون عوائق منذ سنة 1987 من خلال الفوز على منافسيه بأغلبية 99,27% سنة 1989؛ 99,91% سنة 1994؛ 94,49% سنة 2004.

- أمّا الثانية فتتمثّل في الانفتاح القائم على الفرز في التنافس على الانتخابات الرئاسية على قاعدة قوانين استثنائية شرّعتها تنقيحات 1999. هذه القوانين التي يطلق عليها تهكّما jetables تسمح - في مناسبات محدّدة - بتجاوز قاعدة التزكية المنصوص عليها بالفصل 40 من الدستور، مع المحافظة على إمكانية انتقاء المعارضة القانونية وإقصاء غير المرغوب فيها. وقد تبنى القانون الدستوري 2008-52 بتاريخ 28 جويلية 2008 نفس التمشي الإدماجي-الإقصائي "بصفة استثنائية للانتخابات الرئاسية لسنة 2009". هذا القانون المصاغ على المقاس، "يفسح" المجال للمسؤول الأول في حزب (أكان رئيسا أو أمينا عاما أو سكرتيرا أوّلا) لتقديم ترشّحه بشرط أن يكون منتخبا لهذه المسؤولية وأن يكون يوم تقديم ترشّحه مزاولا لها لمدة سنتين متتاليتين على الأقلّ. وعلى هذا الأساس تمّ إقصاء الدكتور مصطفى بن جعفر الأمين العام للتكتّل من أجل العمل والحريات (المتحصّل على تأشيرته منذ 2002) (انظر المجلس الدستوري)، وكذلك نجيب الشّابي، أبرز قيادات الحزب الديمقراطي التقدّمي الذي انسحب دون أن يفدّم ترشّحه رسميا.

## -2- المجلة الانتخابية

عرفت المجلة الانتخابية منذ صدورها سنة 1969، وبشكل منتظم، العديد من التغييرات والتنقيحات التي "تغيّر قواعد اللعبة لصالح السلطة ورئيسها". ومنذ سنة 1987، نقحت هذه المجلة 9 مرّات (1988، 1990، 1993، 2000، 1998، 2003، 2006، 2009)<sup>1</sup>

### وتتميز هذه المجلة بـ:

- حبس المعارضة في حيّز الغرفة، فمنذ سنة 1993 (القانون عدد 93/118 المؤرّخ في 27 ديسمبر 1993) بدأ العمل بقاعدة المحاصصة "الكوتا" وتخصيص المقاعد بشكل رسمي للمعارضة في مجلس النواب. ولقد سمح المزج بين اعتماد نظامي القائمة الأغلبية والتمثيل النسبي (مع توزيع المقاعد على المستوى الجهوي باعتماد الأغلبية وعلى المستوى الوطني باعتماد التمثيل النسبي) في خلق "تعددية متحكّم فيها" وإبراز المظهر الديمقراطي. ويعدّ المجلس الآن 214 مقعدا خصّص منها 25% للمعارضة سنة 2009، اعتمادا على قاعدة النسبية. مما يتيح لها 53 مقعدا فقط توزّع سلفا من قبل السلطة.

- تدعيم الرقابة الإعلامية، حيث تمّ اتخاذ إجراءين لذلك:

أحدثهما المتعلق بالمجلس الأعلى للاتصالات الذي أنشئ في 30 جانفي 1989، و كان جهازا استشاريا لدى رئاسة الدولة، ثمّ منح الشخصية المعنوية سنة 2008 (قانون 2 ماي 2008)، ليصبح رئيسه سنة 2009 (المعيّن بمرسوم) مكلفا بمتابعة حصص التسجيل وذلك بموجب الفصل 37 من المجلة الانتخابية، ويخول له إمكانية أن يطلب من المترشّح الحذف الفوري للعبارات التي يراها مخالفة للقانون، كما يملك صلاحية منع البثّ.

أمّا الإجراء الثاني فقد تمّ اعتماده سنة 2003 (قانون 2003-58) والذي أدرج بصياغة فضفاضة تسمح بتأويلات واسعة من أجل الردع، وهو يتعلّق بمنع "كلّ شخص" خلال الفترة الانتخابية من استعمال محطة راديو أو قناة تلفزيونية خاصة أو أجنبية أو تبتّ في الخارج "من أجل الدعوة إلى التصويت أو الامتناع عن التصويت لمرشّح أو لقائمة مرشّحين" وتعاقب كلّ مخالفة بخطيّة قدرها 25 ألف دينار.

## الهوة بين القانون الانتخابي والواقع.

تخضع جميع المراحل الانتخابية من تسجيل في القوائم الانتخابية وشروط الترشّح وحملة وتصويت وفرز وتنبّت من النتائج واعتراضات ونزاعات، بدقة إلى تنقيحات المجلة الانتخابية. لكن الممارسة العملية لهذه الإجراءات خاضعة لرقابة "المرصد الوطني للانتخابات" الذي ليس له وجود قانوني، ولا صلاحيات إجرائية ولا سلطات حقيقية. فقد تمّ إنشائه بمجرد "إرادة رئاسية" بمناسبة انتخابات 1999، ليعاد في 2004 ثمّ 2009.

<sup>1</sup> تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان/المجلس الوطني للحرّيات بتونس، تونس، الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ظروف الحملة الانتخابية، أكتوبر 2009، ص.5.

### -3- النظام القانوني لحرية التعبير والصحافة والنشر

#### على المستوى التشريعي

يبدو الميدان "مشبعاً" بإنتاجات تشريعية غزيرة خانقة لمجال في ذروة طفرة التكنولوجيا والإعلامية، وتسمح بذلك ثلاثة أدوات:

مجلة الصحافة الصادرة بتأخير نسبي سنة 1975 والتي تقع مراجعتها وتنقيحها بانتظام وبروح ردعية ورقابية واضحة (سنة 1988 و1993 و2001 و2006)

مجلة الاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة سنة 1977 والتي وقع تنقيحها سنة 2001 و2002 و2008 التشريعات الجديدة المتعلقة بالإنترنت والتجارة الالكترونية (قانون 9 أوت 2000 حول المبادلات والتجارة الالكترونية، قانون 3 فيفري 2004 حول السلامة المعلوماتية، قانون 27 جويلية 2004 حول حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي).

هذه النصوص المكثلة للحرّيات تعمل بطريقة مقنعة أو مموّهة من خلال آليتين هما نظام الإعلان وتحويله إلى ترخيص ونظام العقوبات المالية والتجريم (أكثر من 50% من مجلة الصحافة متعلقة بالملاحقات الجزائية والعقوبات والردع).

#### على المستوى المؤسّساتي

يبقى المشهد محاصراً رغم إلغاء كتابة الدولة للإعلام سنة 1999. فقد برز على الساحة متدخلون جدد يلعبون دور المؤسسة السابقة، منهم وزارة الاتصالات (أمر عدد 2602-2005) التي من بين مهامها الإشراف الإداري على مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية ووكالة تونس-إفريقيا للأبناء والمركز الوطني للتوثيق والمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر. إضافة إلى إنشاء مؤسسات مختصة تمارس الرقابة والحجب بعضها ذات صلاحية استشارية (المجلس الأعلى للاتصال 1989) والبعض الآخر لها سلطات تنظيمية ذات صلاحيات قانونية وعقابية أو شبه قضائية (الهيئة الوطنية للاتصالات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي). كما توجد أجهزة "غير مسمّاة" للرقابة والحجب (الوكالة التونسية للإنترنت (ATI) قانون 2003) والوكالة التونسية للاتصال الخارجي (ACTE) قانون 7 أوت 1990).

## -IV- التحليل النوعي للمناخ الإعلامي

### -1- المشهد الإعلامي

يتميز المشهد الإعلامي في تونس بالتنافس؛ ففي الظاهر، يعطي الانطباع بكونه متنوعاً وتعددياً بأكثر من 250 صحيفة وثلاث محطات راديو وتلفزيون، لكنه في حقيقة الأمر يخضع لمشئنة إدارة تقرر بشكل مطلق واعتباطي من يسمح له بإصدار صحيفة أو بعث محطة راديو أو تلفزيون ومن يحرم من ذلك.

ورغم أن الصحافة تخضع لنظام الإعلام، إلا أن رفض الإدارة تسليم وصل بلوغ الإعلام يحول هذا النظام إلى شكل من أشكال نظام الترخيص المسبق غير المعلن. وقد تم إلغاء العمل بإجراء الإيداع القانوني في ماي 2005 الذي كانت تخضع له الدوريات التونسية والذي كان يستغل سابقاً من أجل تطبيق رقابة استباقية عليها. ومع ذلك فإن صحفا معارضة مثل *الموقف* و*مواطنون* بقيت تعاني من حصار مالي مجحف؛ فهي لا تحظى بالتمويل العمومي الممنوح للصحف، وهي كذلك محرومة من الإشهار العمومي وحتى الإعلانات الخاصة يمتنع أصحابها عن نشرها بها خوفاً من الانتقام؛ كما أن توزيع هذه الصحف يُعرق أحيانا من خلال سلسلة من الإجراءات الملتوية لمنع وصولها إلى القراء.

أما الصحف الخاصة التي تسمى "مستقلة" فقد أظهرت انحيازها الكلي. فمثلا مجموعة *دار الصباح* - التي تغير مالكها في أبريل 2009 بعد أن اشتراها صهر الرئيس - نشرت يوم 2 سبتمبر بلاغا تعلن فيه دعمها لترشح بن علي<sup>2</sup> كما نشرت *الصباح* يوم 21 أكتوبر ملحقاً من 228 صفحة عبارة عن دعاية للمرشح بن علي؛ كما أعلنت رئيسة مجموعة *الشروق* الخاصة سعيدة العامري بدورها يوم 13 سبتمبر أن مجموعة *دار الشروق* تساند المرشح بن علي؛ وقد أصدرت *الشروق* يوم 21 أكتوبر ملحقاً مخصصاً لبن علي.

وعلاوة على ذلك، فإن الوكالة التونسية للاتصال الخارجي (ACTE) - وهي مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1990، مهمتها "تنسيق جميع الأنشطة الترويجية من أجل مزيد التعريف بتونس في الخارج" - تشرف على اشهارات المؤسسات وتعيد توزيعها على وسائل الإعلام التونسية حسب درجات الولاء. كما توطر الوكالة الصحفيين الأجانب أثناء زيارات عملهم إلى تونس.

ويستمر المشهد الصوتي والمرئي في تونس محتكراً من قبل السلطة؛ فمحطات الراديو والتلفزيون الخاصة تمنح تراخيصها للمقربين من دوائر الحكم حسب درجات الولاء، كما أن هذه التراخيص تمنح في ظلّ تعميم كلي، خارج أي إطار قانوني.

في ظلّ هذا المشهد الإعلامي الذي تغلب عليه المحاصرة، تبقى وكالة تونس إفريقيا للأنباء - وهي مؤسسة عمومية - الوحيدة التي تحتكر تزويد وسائل الإعلام العمومية والخاصة بالأخبار الرسمية والوطنية، وتخضع جميع هذه الوسائل تقريباً إلى مرجعية الوكالة.

حتى أن الراديو الوحيد الخاص والمستقل حقيقة الذي قام بتغطية الانتخابات (راديو كلمة) محروم من استعمال موجات البث التونسية؛ الأمر الذي ألجأ للبث عبر الأقمار الصناعية من الخارج، كما أن مقره ما زال مصادراً. بالإضافة إلى راديو آخر يستعمل الانترنت للبث (راديو 6) الذي تعرض إلى هجمة خلال الحملة وصودر مقره.

وفي غياب كلي للشفافية، ولهيئة عمومية مستقلة عن السلطة السياسية تنظم البث، فإن تحرير الموجات في تونس يبقى بعيد المنال في ظل تكريس التبعية للدولة.

<sup>2</sup> [http://www.assabah.com.tn/pop\\_article.php?ID\\_art=24321](http://www.assabah.com.tn/pop_article.php?ID_art=24321)

## -2- الضغوطات على الصحفيين

تعرض عدد من الصحفيين العاملين في وسائل إعلام حكومية وخاصة إلى ضغوطات وسلسلة من الاعتداءات خلال الحملة الانتخابية.

### الضغوطات على الصحفيين التونسيين:

- منعت الصحفية حنان بلعيفة بشكل اعتباطي من الالتحاق بموقعها في إذاعة الشباب (حكومية) الأمر الذي اضطرّها للقيام باعتصام في مقرّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يوم 15 أكتوبر. وحسب رأيها، فإنّ المسألة متعلّقة بإجراء عقابيّ على نشاطها النقابي خلال إضراب الـ10 أيام الذي خاضه أكثر من 150 صحفياً من الراديو والتلفزة الوطنيّة في جانفي 2009 والذي انتهى بتحقيق مطالب الصحفيين.
- أصدرت إدارة الصحيفة الحكومية لابريس والصحافة أوامرها إلى جميع الصحفيين بالامتناع عن تغطية الحملة الانتخابية وأن يكتفوا فقط باستغلال بلاغات وكالة تونس إفريقيا للأنباء. كما تمّ انتداب فريق للكتابة "تطوعاً" في موقع حملة بن علي [www.benali.tn](http://www.benali.tn)
- يوم 15 أكتوبر، منع معزّ الباي مراسل راديو كلمة بصفاقس بالقوّة من الاقتراب من القرية الانتخابية للتجمّع الدستوري الديمقراطي، بينما كان يحاول تغطية الحملة. وكان في السابق قد تعرّض للاعتداء من قبل البوليس في مناسبتين، يوم 8 أكتوبر في صفاقس إثر تغطيته لحدث في كليّة الآداب ويوم 5 أكتوبر في تونس، وقد عمد البوليس إلى احتجاز هاتفه الجوّال وجهاز تسجيله إضافة إلى بطاقة تعريفه.
- يوم 15 أكتوبر، تعرّض عضو الهيئة المديرة لنقابة الصحفيين زياد الهاني للاعتداء بالضرب أمام محلّ سكنه في قرطاج بيرصة من شخص يشكّ أنه مرسل من قبل البوليس. وكان قد تعرّض يوم 8 أكتوبر – على إثر عودته من مهمّة في الخارج – إلى عمليّة تفتيش مهينة في المطار من أعوان الديوانة الذين احتجزوا كتبه. هذه الاعتداءات تندرج ضمن التضييقات التي يتعرّض لها أعضاء المكتب الشرعي منذ الانقلاب الذي نظمه مقرّبون من السلطة ضدّ النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين.
- يوم 16 أكتوبر، "دعي" جمع من الصحفيين المنتمين إلى مؤسسات خاصّة وحكوميّة من قبل مديرهم إلى مقرّ حملة بن علي؛ وبعد وصولهم، طلب منهم أن يضعوا أسماءهم على معلقة؛ ثمّ عرفوا لاحقاً أنهم أدرجوا ضمن الممضين على عريضة مساندة لبن علي وقع نشرها؛ وحسب هؤلاء، فإن عبد الوهاب عبد الله، وزير الخارجية ومدير حملة بن علي هو الذي أشرف على العمليّة.
- يوم 17 أكتوبر، تعرّض فريق من راديو "كلمة" – كان يعتزم تغطية الحملة الانتخابية في الشمال الغربي – إلى الإيقاف لمدة 4 ساعات في مدخل مدينة طبرقة من طرف عدد كبير من أعوان مختلف الأجهزة الأمنية (حوالي 20 عون) قاموا باحتجاز هواتفهم الجوّالة (أعيدت لاحقاً) وذاكرة إلكترونية لألة تصوير. واحتجّوا بأن فريق "كلمة" لم يحصل على ترخيص وكالة الاتصال الخارجي ولم يعلم الشرطة بمجيئه إلى المدينة.
- يوم 20 أكتوبر، تمّ إيقاف زهير مخلوف مراسل السبيل أونلاين والمرشح للانتخابات التشريعيّة في قوائمات الحزب الديمقراطي التقدمي وأودع بسجن المرناقية من أجل تحقيق صورته حول التلوّث في نابل.

- يوم 22 أكتوبر، هاجمت الشرطة مقرّ راديو 6 - وهو راديو مستقلّ - وصادرت كلّ تجهيزاته؛ علماً وأن فريق الراديو كان في اعتصام منذ 17 أكتوبر للمطالبة بحقه في رخصة بثّ على الأثير.
- خلال كامل الفترة الانتخابية تعرّض صحفيّون مستقلّون لحمولات تشويه ومساس بأعراضهم من قبل الصحف المأجورة (سليم بقة، سهام بن سدرين)

## ضغوطات على الصحفيين الأجانب

- تعرّضت الصحفية "فلورانس بوجيه" من صحيفة لوموند الفرنسية للطرد من مطار تونس قرطاج وأعيدت من حيث أنتت يوم 20 أكتوبر، بعد أن قضت ليلتها على مقعد في مطار تونس- قرطاج الدولي، كما شنتّ ضدها حملة واسعة من الشتائم والتشهير.
- تعرّض الصحفي الألماني طوماس شميد من صحيفة "برلينر/آيتونغ" إلى تفتيش دقيق في مطار تونس قرطاج لدى وصوله وتمّت مصادرة كتبه وجرائده وكلّ الوثائق المطبوعة دون أن يسلم أيّ شهادة في الغرض من قبل أعوان الديوانة.
- عدد هام من الصحفيين الذين حاولوا محاوراة المواطنين في الشارع منعتهم الشرطة؛ وقوطع أحدهم وهو المبعوث الخاصّ للصحيفة البلجيكية لوسوار أثناء إجرائه حواراً مع بعض طلبة جامعة تونس 2. كما سجن الطالب محمّد السوداني يوم 22 أكتوبر على إثر تصريحات أدلى بها لراديو فرنسا الدولية ولإذاعة مونتيكارلو.

## -2- الدور البارز لليلى بن علي

إن ما يثير الانتباه بشدّة هو التمييز الجليّ بين ما خصّص للسيدة ليلى بن علي وبين بقية المترشّحين لدى الصحف وسائر وسائل الإعلام الأخرى. فقد وقعت تغطية كلّ ظهور علنيّ لزوجة الرئيس المتخلى في الصفحات الأولى للصحف. ومنذ اليوم الثاني لانطلاق الحملة توالى الظهور العلنيّ للسيدة ليلى بن علي في التظاهرات الانتخابية (5 مرّات في الحملة). فمن احتفال إلى اجتماع إلى حوار، شغلت السيدة بن علي الفضاء الإعلامي، متزعمة الحملة بدل المترشّح. وقد ترأست احتفال إرساء مركب "أوفياء بن علي" في ميناء حلق الوادي والذي ضمّ 400 شابّ ينتمون إلى فئة ذوي الحاجات الخصوصية؛ وألقت خطاباً حول البرنامج الانتخابي لمرشح التجمع في اجتماع نسائيّ كبير؛ كما أجرت حوارات صحفية ونظمت قافلة إلى جنوب البلاد؛ كلّ هذه النشاطات كانت لفائدة مرشّح التجمع دون أن يكون لها أيّ دور مؤسسيّ.

وقد ساهم الوزراء في تعميق دورها بالعودة إلى تصريحاتها خلال الحملة الرئاسية والاستشهاد بها، كما حصل مع وزير الداخلية السيد رفيق بالحاج قاسم في اختتام الحملة الانتخابية في نابل، حيث أكد على موقع المرأة الذي تمثله وترمز إليه السيدة ليلى بن علي كمثال على الأصالة والحدّات، مادحا انتخابها كرئيسة لمنظمة المرأة العربية.

ولئن انتفع الرئيس من نشاطات زوجته فإنه لم يشارك في الحملة بنفسه باستثناء خطابي افتتاح واختتام الحملة. أمّا حضوره الإعلامي فلم يكن مرتبطاً مباشرة ببرنامج الحملة ولكن كان الأساس في علاقة بمهامّه الرئاسية على غرار اللقاءات الاستثنائية بالمجالس الجهوية، ليزيد بذلك من حدّة خلط الأوراق لفائدته.

### -3- عوائق حرية التعبير بالنسبة لمرشحي المعارضة

حسب المترشّحين والمسؤولين السياسيين المنتمين للمعارضة، فإنّ قيوداً إضافية تمّ فرضها على صحافة المعارضة خلال الحملة الانتخابية:

- العودة بشكل غير معلن إلى العمل بالإيداع القانوني، فرغم إلغائه في ماي 2008 بالنسبة للصحافة الوطنية، فإنه بقي معمولاً به بالنسبة لصحيفتين: *الطريق الجديد* الناطقة باسم حركة التجديد، وكذلك *مواطنون* الناطقة باسم التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. وحسب مسؤولي هاتين الصحيفتين، أعلمهم أصحاب المطابع أنهم أُجبروا من قبل الجهات المختصة في وزارة الداخلية على إمضاء التزام بعدم تسليم الصحف إلا بعد تلقي الإذن منها، حسب ذكرهم، وهو ما يمكن أن يتطلّب ما بين 24 و48 ساعة. وحسب ما أفادنا السيد مصطفى بن جعفر مدير صحيفة *مواطنون* "يبدو أن أوامر صدرت لصاحب المطبعة بتسليم نسخة من العدد قبل صدوره وانتظار إجابة وزارة الداخلية. حتى أن العدد الأخير بتاريخ 7 أكتوبر لم يتمكّن من الصدور إلا بعد يومين من التأخير".
- مصادرة الصحف. تعرّض عدد 9 أكتوبر من صحيفة *الطريق الجديد* إلى المصادرة بحجّة أنّ البيان الانتخابي للحركة قد نشر فيه.
- مصادرة البيانات الانتخابية. تمّت مصادرة البيانات الانتخابية لعدد من المترشّحين في المطابع دون أيّ إعلام مكتوب من قبل وزارة الداخلية، كما هو الحال مع القائمة المستقلة والتكتل والتجديد الذين أُجبروا على إطلاق حملتهم بتأخير أسبوع على الموعد المفترض. وبالنسبة إلى حركة التجديد التي اشتكى مرشحها خلال ندوة صحفية يوم 20 أكتوبر من غياب محاور أو مسؤول مخول من الإدارة، فقد علمت من خلال المرصد الانتخابي بأسباب مصادرة بيانها الانتخابي وما يعاب عليه. عندها فقط أعلمهم مسؤول بوزارة الداخلية أن عليهم حذف 5 فقرات من البيان ليحصلوا على الإذن بتوزيعه. وقبل 5 أيّام فقط من انتهاء الحملة، سمح للبيان الانتخابي المعدّل بالتوزيع.
- حيّز البثّ المخصّص لمرشحي المعارضة مصادر. تعرّض مرشحو المعارضة إلى مصادرة مسبقّة آليّة للزمن المخصّص لهم في البثّ. فقد حرم مرشّح التجديد/المبادرة للانتخابات الرئاسية أحمد إبراهيم من 22 دقيقة من زمن البثّ المخصّص له. وتمّ تقديم موعد حيّزه على التلفزة والراديو العموميين دون إعلامه، فبينما تمّ إعلان موعد بثّه في الساعة الثامنة والنصف مساءً، علم أنّ بثّه سيتمّ على الساعة السادسة والنصف مساءً وذلك قبل 15 دقيقة من البثّ وقوطع بأذان الصلاة.
- وقد منح المترشّحون 3 دقائق من البثّ على كلّ رئيس قائمة. كما أنّ برمجة مواعيد البثّ الخاصّة بهم تمّت في أوقات ضعيفة الإنصات (بين الخامسة مساءً والسادسة مساءً) في الوقت الذي يغادر فيها الناس الإدارات؛ ورغم أنّ المواعيد قرّرت بواسطة الاقتراع، إلا أنّ بعض المترشّحين لم يقع بثّ مداخلتهم في المواعيد المقرّرة، مثل بعض مرشّحي التجديد والتكتل.
- كما تمّ تسجيل البثّ بحضور رئيس المجلس الأعلى للاتصال، عبد الباقي الهرماسي، الذي خول له الحقّ في إجبار المترشّح على السحب الفوري للعبارات التي يعتبرها مخالفة للقانون. وقد استغلّ السيد الهرماسي هذه الصلاحيّات فمارس مصادرة سياسية - حسب تصريحات ممثلي الأحزاب - فارضاً سحب بعض الفقرات المتعلقة بـ"العفو التشريعي العام" أو "الحوض المنجمي بقفصة" أو "نقابة الصحفيين" على سبيل المثال. وقد لاحظ المترشّحون الذين رفضوا الامتثال أنّ خطاباتهم قد "اختزلت" بعد أن سحبت منها الفقرات المصادرة. بينما لم تبتّ مداخلات أخرى بالمرّة كما هو الحال مع رؤوف محجوبي مرشّح التجديد/المبادرة بياجة.

- تعميم إعلامي. بعض الأحزاب نبذتها وسائل الإعلام العمومية تماما. وصرحت السيدة مية الجريبي الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي: "إن نسبة الوصول إلى وسائل الإعلام تتلخص بالنسبة لنا في الصفر؛ فبصفتي أمينة عامة لحزب معترف به، لم تتوجه إليّ وسائل الإعلام الرسمية بالمرّة، ولم تحاول حتى أن تنقل إلى الجمهور نشاطاتنا".

#### -4- وقف الحملة الانتخابية:

- لم يقع احترام آجال وقف الحملة الانتخابية. فرغم أن المجلة الانتخابية تنصّ في الفصل 37 مكرّر أن "تنتهي الحملة الانتخابية في كل الحالات قبل يوم الاقتراع بأربع وعشرين ساعة"، إلا أن الرئيس المتخلى أدلى بخطاب للشعب يوم 24 أكتوبر، أي ليلة الاقتراع، بثته كلّ الوسائل السمعية والبصرية في نفس الليلة ونشر في الصحف يوم الاقتراع.
- لكنّ الأخطر من ذلك، هو أنّ هذا الخطاب اتسم بالتهديد والوعيد لأولئك الذين " لم يقدرّوا للوطن قداسة ولا حرمة، ووصلت بهم الجرأة على الاقتراء والتحرّض، إلى شنّ حملة يائسة لدى بعض الصحافيين الأجانب، ليشككوا حتى في نتائج الانتخابات قبل أن تقع".
- وبعد ذلك بخمسة أيام فقط تعرّض الصحفي توفيق بن بريك، الذي نشر مقالات نقدية في الصحافة الأجنبية خلال الحملة، إلى الإيقاف ثمّ حكم عليه بالسجن 6 أشهر على إثر محاكمة غير عادلة.

#### -V- نتائج التحليل الكمي للتغطية الإعلامية

##### تميّزت هذه التغطية بـ:

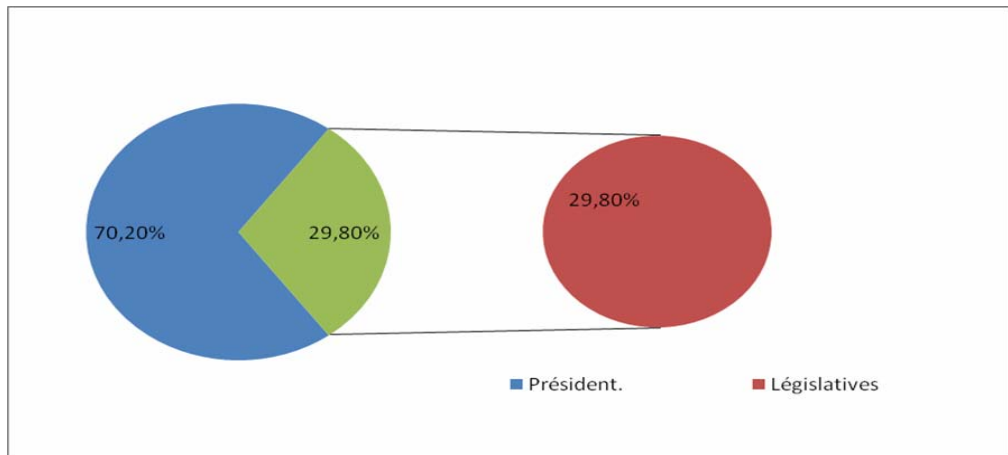
- هيمنة الانتخابات الرئاسية على التشريعية، فلا جدال أن الصحافة المكتوبة خصّصت موقعا متميّزا للانتخابات الرئاسية التي تمتعت بتغطية هامة بالمقارنة بالتشريعية (70,20% مقابل 29,80%).
- هيمنة حضور الرئيس المتخلى على المشهد الإعلامي، حيث فاز بالنصيب الأكبر (97,14% من الصحافة المكتوبة و75,83% من المساحة الإذاعية والتلفزيونية)، ممّا عكس بشكل جليّ وحاسم الاختلال وعدم الحيادية التي تميّزت بهما هذه الانتخابات.
- هيمنة الحزب الحاكم – التجمّع الدستوري الديمقراطي (RCD) – في كلّ وسائل الإعلام.
- الحضور البارز للسيدة ليلي بن علي التي اقتحمت المشهد السياسي و انخرطت في حملة الرئيس المتخلى.
- ضعف حضور النساء المترشّحات في التشريعية حيث لم تخصّص لهن الصحافة غير مساحة ضئيلة جدًا (0,73%).
- استغلال وسائل إعلامية جديدة للحملة ولأساليب تعبئة جديدة غزت الفضاء العامّ (استعمال الإرساليات الهاتفية القصيرة SMS). وقد طورت بعض الجمعيات من أشكال تدخلها في الحملة بإرسال رسائل قصيرة على الهواتف المحمولة على غرار ما قام به الاتحاد التونسي لمنظمات

## 1- التغطية العامة

### الصحافة المكتوبة

إنّ ما يمكن استخلاصه من القراءة الأولى للجداول والرسومات البيانيّة، هو هيمنة الانتخابات الرئاسيّة على التشريعيّة مع حضور قويّ للرئيس المتخلّي وإعلام غزير ومتنوّع حول ما يتعلّق مباشرة أو بشكل غير مباشر بحملته الانتخابيّة.

### 1-تغطية الانتخابات في الصحافة المكتوبة (الحساب بالسم<sup>2</sup>)



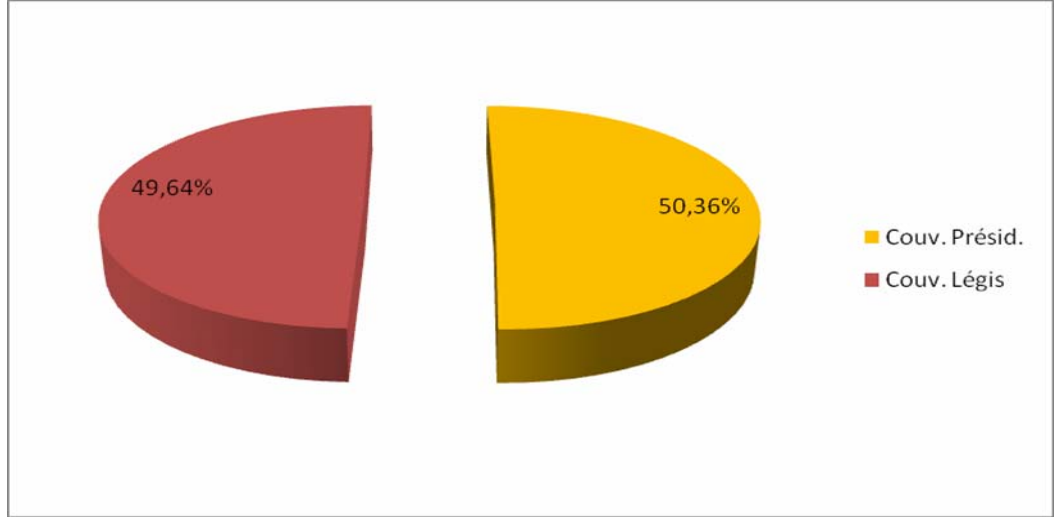
حظيت نشاطات المرشّح بن علي إلى جانب نشاطات من قاموا بالحملة لأجله وعلى رأسهم زوجته وأعضاء الحكومة بالإضافة إلى نشاطات أعضاء التجمّع الدستوري الديمقراطي، بموقع متميّز في الصحافة المكتوبة. وقد تمّ تقديم المترشّح طوال الحملة على أنه منقذ البلاد، ورجل المستقبل وصاحب الفضل في التقدّم الملحوظ في كلّ المجالات.

وقد برزت الشخصية الحادّة للرئيس بمماهاته بالدولة، عبر المزج بين رمز تونس وصورة بن علي على العلم التونسي وعبر غزو جميع الفضاءات العامّة والخاصّة بمعلّقات تخصّ الرئاسيّة ومرشّحي التجمّع.

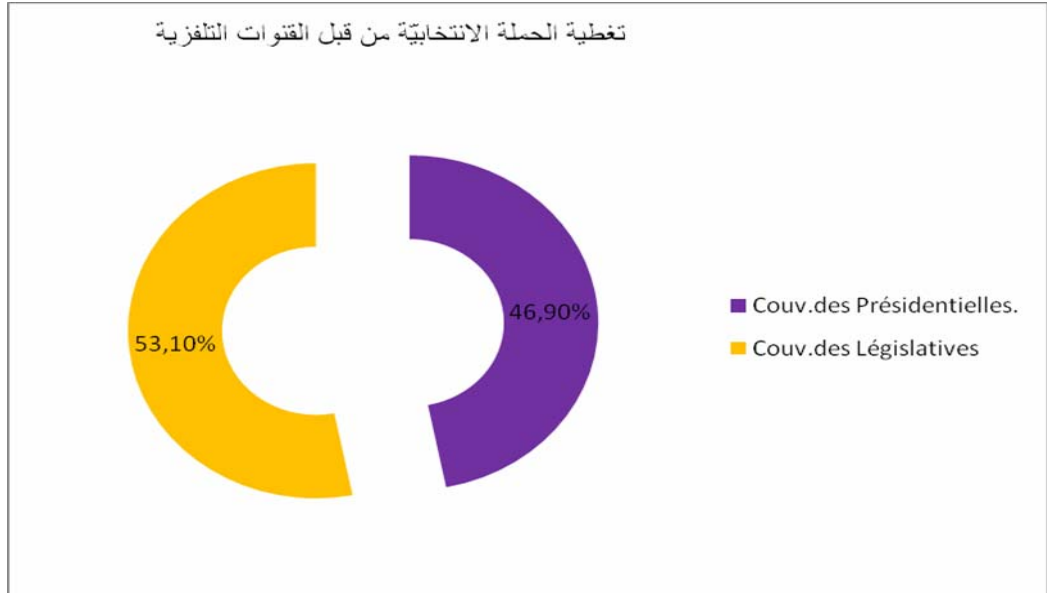
### الوسائل السمعيّة والبصريّة: الراديو والتلفزة

على عكس الصحافة المكتوبة، خصّصت محطات الراديو والتلفزيون فضاء متوازنا بين الرئاسيّة والتشريعيّة، رغم بروز بعض التفضيل في الراديو لفائدة الرئاسيّة.

### 2- تغطية الحملة الانتخابية في محطات الراديو



### 3- تغطية الحملة الانتخابية عبر محطات التلفزيون



تجدر الملاحظة أنه من العسير تبيان الخطوط الفاصلة بدقة بين الرئاسية والتشريعية، خاصة وأن مرشحي التجمع للتشريعية وبعض مرشحي المعارضة القريبين من السلطة شنوا حملة لفائدة الرئيس المتخلى أكثر مما فعلوا لبرنامجهم الانتخابي. كما أن الخلط تعمق بسبب صفة رئيس الجمهورية التي تتداخل مع صفة رئيس الحزب. وعلى هذا الأساس، فإن بعض الزيف يشوب التوازن الظاهري للمساحات المخصصة للرئاسية والتشريعية.

## 2- تغطية الحملة الرئاسية

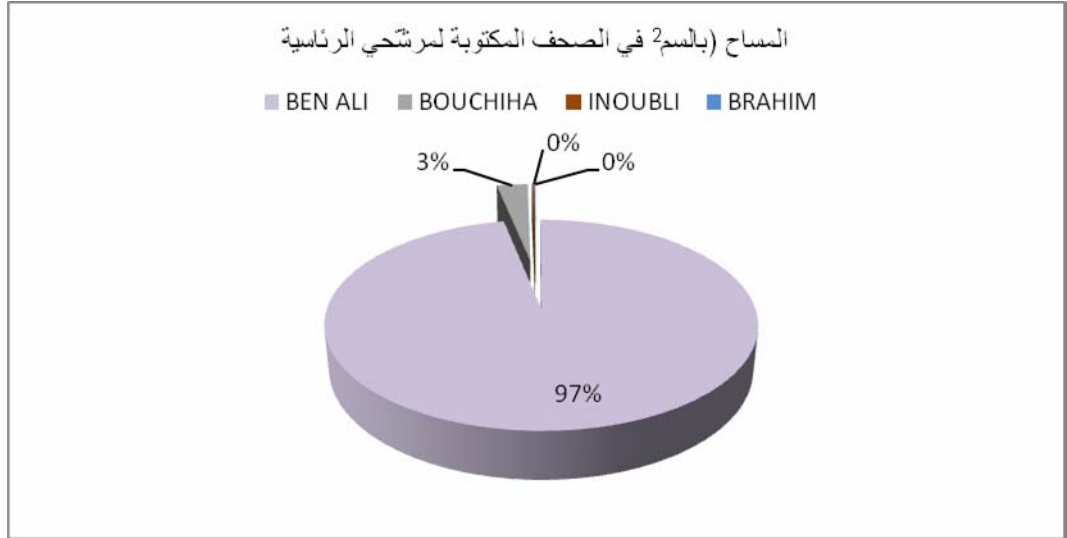
### المساحة المخصصة في الصحافة المكتوبة

ما يثير الانتباه هو التمايز الحاصل لفائدة الرئيس المتخلى؛ فقد تمتع بـ 97,14% من المساحة الإعلامية، مهمّسا بذلك منافسيه الذين تقاسموا النسبة المتبقية (أقل من 3%) وبشكل غير متساو. فقد حصل مرشح حزب الوحدة الشعبية القريب من الحكم على 2,59%، بينما كاد مرشح التجديد أن يغيب إذ حصل على نسبة 0,10% من المساحة.

كما اتسم الحضور المهيمن للرئيس المتخلى خلال الحملة بدخول زوجته إلى المشهد حيث كانت دائماً الحضور وقامت بالعديد من النشاطات وظهرت للجمهور في عديد المناسبات التي قامت الصحف بتغطيتها بشكل واسع.

وقد شغل الرئيس وزوجته العناوين الكبرى للصحف بشكل يومي، وخصّصت لهما صور بالألوان وعناوين بالبنط العريض. كما أن الصفحات الأولى للصحف خصّصت لهما ولكلّ من يقوم بالحملة لفائدة الرئيس المتخلى، من أعضاء الحكومة والحزب الحاكم. ولم يحظ المترشّحون الآخرون بنفس المعاملة، فنجدهم دائماً في الصفحات الوسطى، إذا حظوا ببعض الاهتمام.

#### 4- المساحة الممنوحة من قبل الصحف المكتوبة (بالسم<sup>2</sup>) للمرشّحين للرئاسية

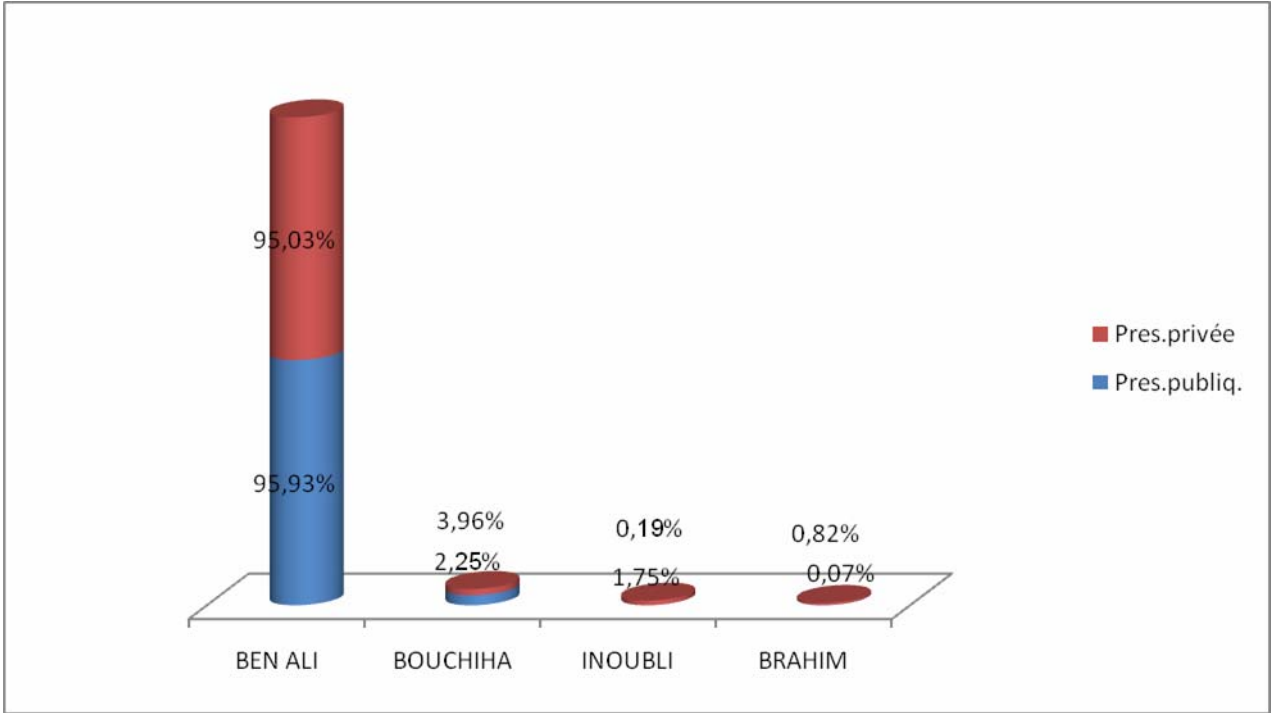


إذا جمعنا الحيز المخصّص للسيدة بن علي مع ذلك المخصّص لزوجها الرئيس المتخلى، فإن هذا الأخير تمتع بـ 97,14% من تغطية الحملة الرئاسية من قبل الصحافة. وفي هذا الصدد، يجدر التنويه إلى أن المساحة التي وقع احتسابها للسيدة بن علي تتعلق بالعناوين التي حملت اسمها وكذلك الصور، أمّا الخطابات الانتخابية التي ألقتها خلال الحملة لفائدة المترشّح فقد وقع احتسابها للرئيس المتخلى.

#### توزيع المساحات في الصحف اليومية الخاصة والعمومية

لقد تمّ التعامل بشكل متماثل من قبل صحف المجموعتين مع الانتخابات الرئاسية حيث خصّصت الصحافة الحكومية نسبة 95,93% والخاصة 95,03% من المساحة المهمة للرئيس بن علي؛ فغدت المقارنة غير ذات جدوى. فقد خصّصت نسبة 5% فقط لبقية المترشّحين الذين من بينهم مرشّح التجديد أحمد ابراهيم، الذي كاد يكون غائباً تماماً (0,07% مقابل 0,83%) وذلك على العكس من انتخابات 2004 حيث خصّصت الصحف الخاصة تغطية أكبر لمرشّحي المعارضة (23%) متميزة بالتالي على الصحافة الحكومية.

#### 5- المساحة المخصّصة من قبل الصحف العمومية والخاصة (بالسم<sup>2</sup>) للمرشّحين في الرئاسية



إنّ استحالة التفريق بشكل واضح بين مجموعتي الصحف يمكن تفسيره بعدم وجود صحف خاصة مستقلة في الفضاء الإعلامي في تونس، خاصة من بين الدوريات اليومية، إضافة إلى عملية اقتناء مجموعة دار الصباح مؤخرًا من قبل صهر الرئيس. وكانت هذه المجموعة تتمتع بمساحة مقبولة من الحرية للإعلام حول الحد الأدنى من نشاطات أحزاب المعارضة، متميزة بذلك عن الصحف الرسمية.

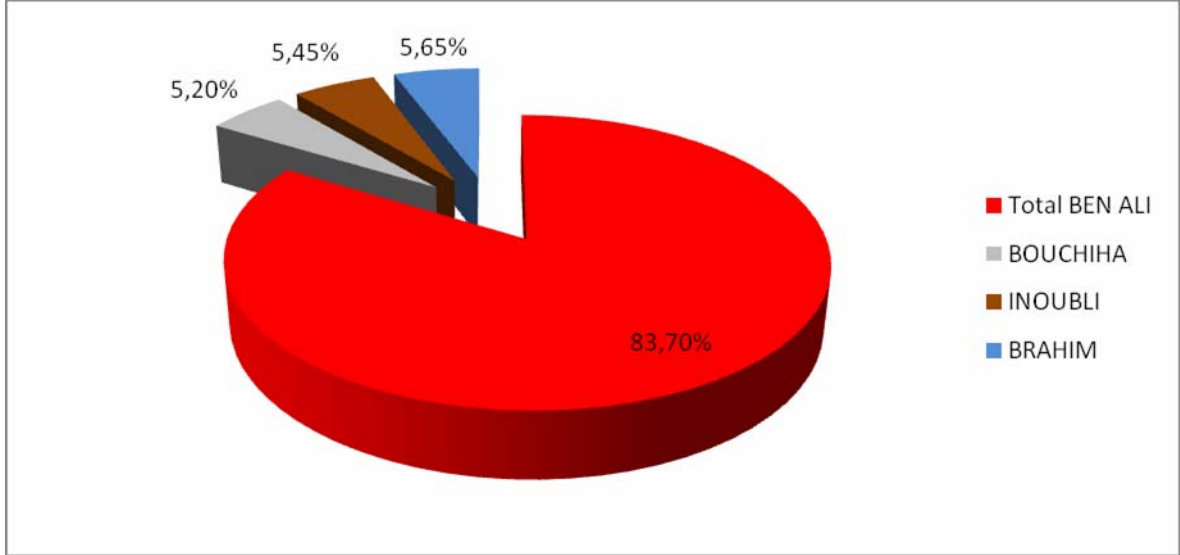
### توزيع المساحة في الوسائل السمعية والبصرية

إنّ أول ما نلاحظه هو المعاملة غير المتوازنة التي خصّصت لمختلف المترشّحين للرئاسة. حيث تمّت معاملة الرئيس بن علي معاملة مميزة سواء على مستوى اللهجة أو المساحة. وقد كان التمييز لفائدة الرئيس وزوجته التي أصبح ظهورها وأنشطتها تبيّت أكثر من مرّة وتضخّم، لتمنح بالتالي حضورًا متميزًا في المشهد السمعي والمرئي. وكان الرئيس المتخلى محور الاهتمام الأول في مختلف النشرات الإخبارية التي خصّصت له الأولوية شبه المطلقة، وحظي مع زوجته بإعادة بثّ خطاباتها ولقاءاتهما وتمتعا بلهجة خطاب إيجابية في الأغلبية الساحقة من حصص البثّ.

### الراديو

رغم تقنين الوقت المخصّص لمختلف المترشّحين للرئاسة، إلا أنه لم يكن متوازنًا أو عادلًا. فقد حصل الرئيس المتخلى على 83,70% من زمن البثّ. وهذا الزمن يشمل تصريحات المترشّح نفسه والذين قاموا بالحملة لفائدته، وأولهم السيدة ليلى بن علي التي حظيت بـ 15,52% ، أي ما يعادل الزمن المخصّص لثلاثة مترشّحين آخرين معًا. حيث حصل كل منهم على ما يزيد قليلا على 5%.

### 6- الزمن المخصّص للمترشّحين للرئاسة على الراديو

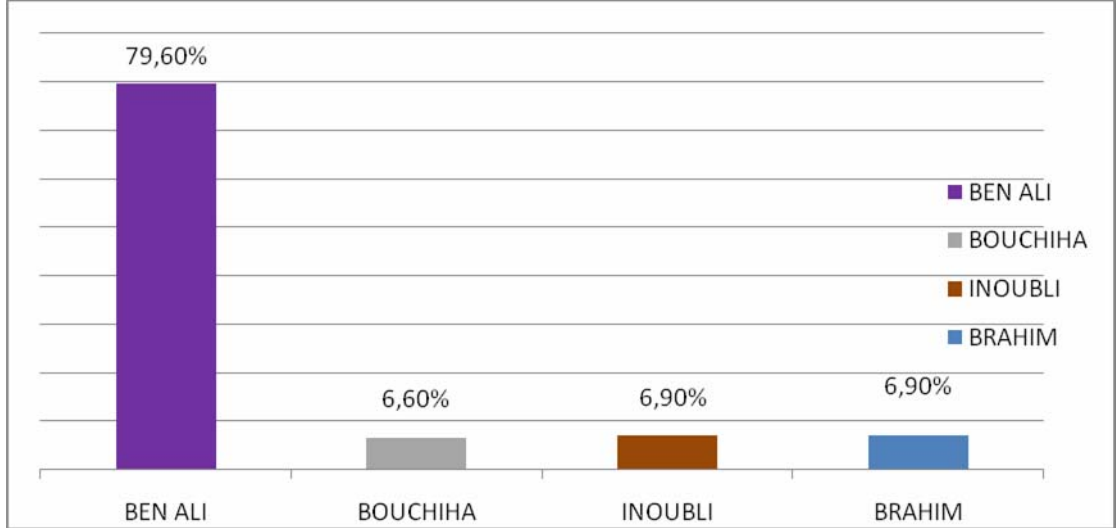


وقد تمّ تسجيل خروقات وتمييز خاصة في حقّ مرشّح التجديد السيد أحمد إبراهيم، الذي تمّ إعلامه خطأً بموعد حصّته، بعد حدوث تغييرات في اللحظة الأخيرة. وقد تمّت برمجته في ساعة استماع ضعيف (الساعة الخامسة مساءً) وقوطع بالأذان. كما أن كلّ مرشّحي المعارضة حتّى القريبين من السلطة لم يستعملوا كامل وقتهم القانوني نظراً لرداءة الظروف.

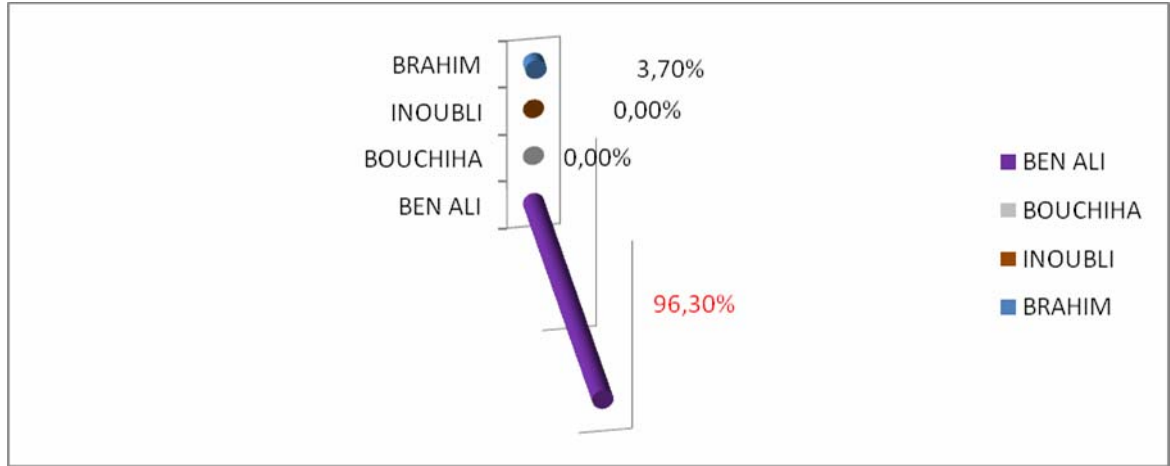
#### الزمن المخصّص من قبل الراديو العمومي والخاص للمرشّحين للرئاسية

كانت الإذاعة العموميّة الأكثر اهتماماً بالحملة، حيث خصّصت لها 9 ساعات و7 دقائق من بينها 79,60% لفائدة الرئيس بن علي. أمّا قنوات الراديو الخاصة فقد كان اهتمامها بالانتخابات أقلّ، حيث لم تخصّص لها أكثر من 44,51 دقيقة (حوالي عشر الزمن المخصّص من قبل الراديو العمومي) حصل منها المترشّح المتخلي على 96,30%. ومن بين قنوات الراديو الخاصة، اهتمّ راديو موزاييك القريب من الحكم حصرياً بالرئيس بن علي. وحده راديو "كلمة"، المستقلّ غطى الانتخابات الرئاسية مع تغطية حملة مرشّح المعارضة أحمد بن إبراهيم. وقد تعرض راديو كلمة لصعوبات وعوائق عديدة في تنفيذ برامجها، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فقد منع صحفّيوه من التقاء مرشّحي الحزب الحاكم في طبرقة ومن تغطية الانتخابات في هذه المدينة بحجّة أنهم لم يعلموا وكالة الاتصال الخارجي بتحركهم.

#### 7- توزيع الوقت المخصص من قبل الراديو العمومي للمرشّحين للرئاسية



#### 8- توزيع الوقت المخصص من قبل قنوات الراديو الخاصة لمرشحي الرئاسة

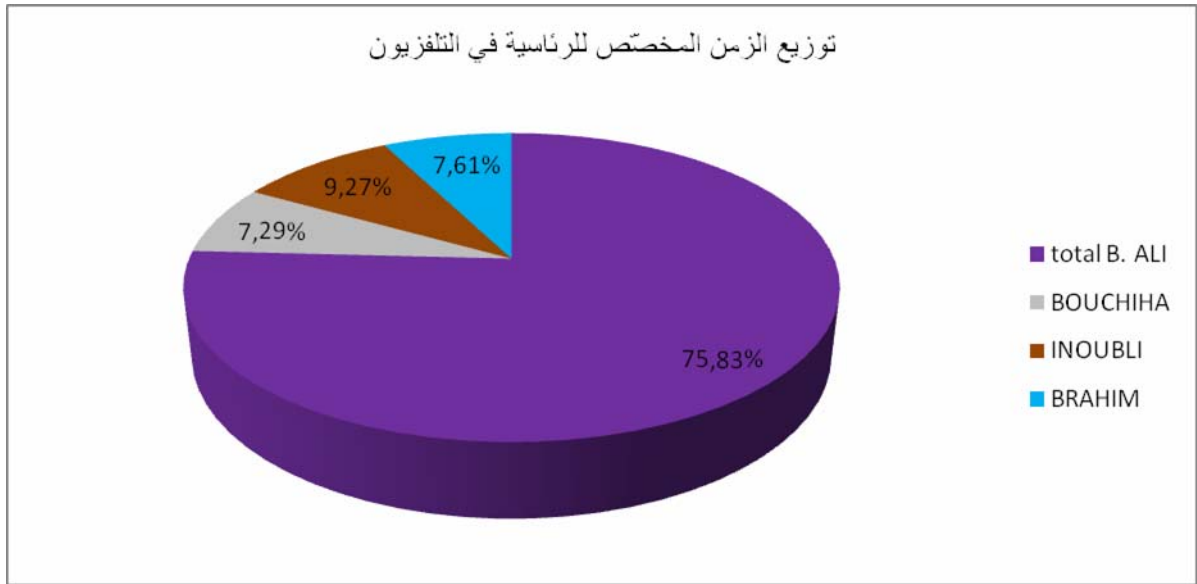


في هذه الأمثلة البيانية لم يقع احتساب مداخلات الرئيس وزوجته التي تمت إعادة بثها بشكل منظم ما لا يقل عن مرتين من قبل الراديو العمومي، وهو ما دل على إعطائه الأولوية على حساب منافسيه وعن غياب الحيادية والتوازن في تغطية الحملة.

#### التغطية التلفزيونية

يمكن القول أن نفس الميل الملاحظ في التغطية الإذاعية تمت ملاحظته في التغطية التلفزيونية. فقد خصص التلفزيون أسبوعية مطلقة للرئيس المتخلى حتى وإن لاحظنا بالنسب انخفاض الحدة مقارنة بالتغطية الإذاعية. ويفسر هذا الانخفاض بشكل جزئي اختيار الشريحة الزمنية للملاحظة والتي ليست متماثلة بالنسبة للوسيلتين الإعلاميتين. وقد تمتع بن علي بـ75,83% من زمن البث مقابل معدل 8% لكل مترشح من الباقين.

#### 9- توزيع الزمن المخصص للرئاسة على القنوات التلفزيونية

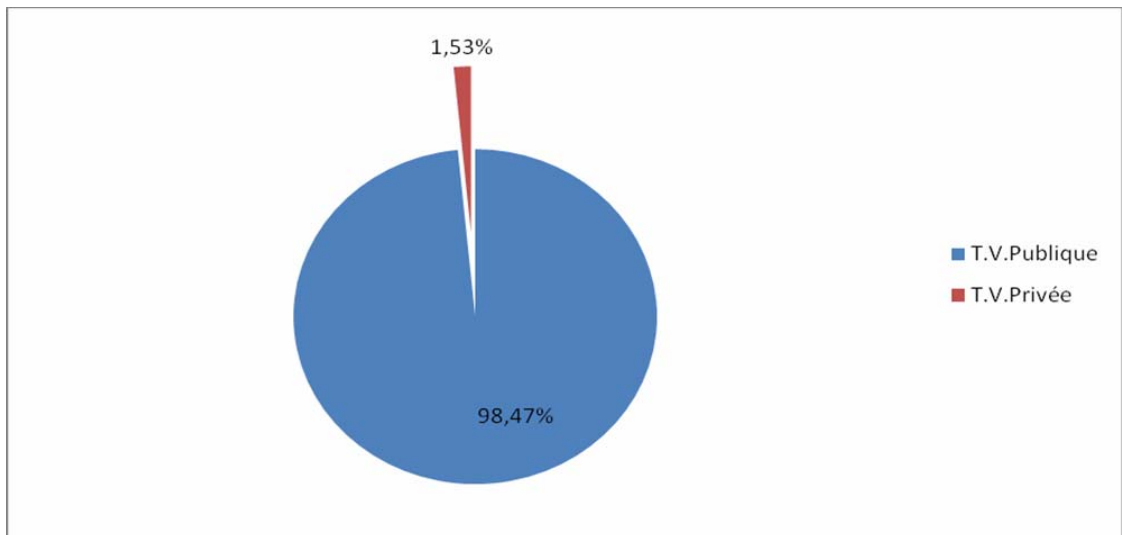


تجدر الملاحظة أن هذه النسب لا تشمل المقاطع المعادة من خطابات ونشاطات الرئيس وزوجته السيدة ليلي بن علي.

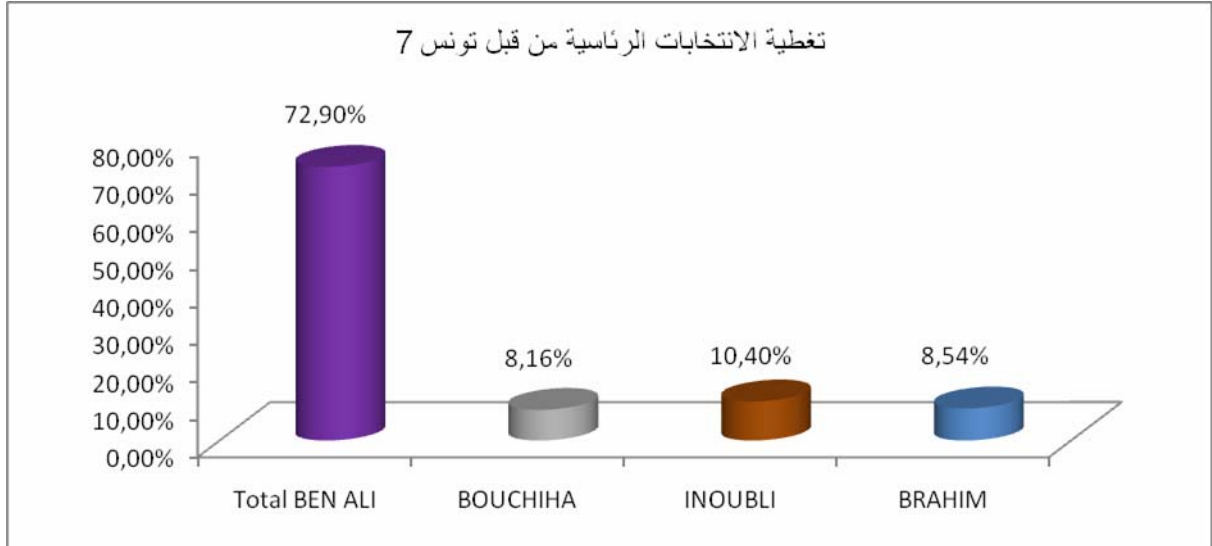
وعلى العكس من الصحف، فإن التشريع سمح بمنح مرشّحي المعارضة الحدّ الأدنى من زمن البثّ التلفزيوني والإذاعي. ومع ذلك، فإن ظروف الرقابة والحجب بلغت درجة غير مسبوقّة؛ فقد فرضت على المترشّحين، عند تسجيل مداخلاتهم، قيوداً تحدد المسموح والممنوع؛ كما تباينت سلوكيات السلطة العليا للاتصال من مرشّح إلى آخر حسب درجة قربهم من السلطة. وكان السيد أحمد ابراهيم المرشّح الوحيد الذي تعرّض للمصادرة ومنع جزء من خطابه الانتخابي.

وقد خصّصت التلفزة الوطنية "تونس 7" الوقت الأقصى للحملة الرئاسية بنسبة 98,47% مقابل 1,53% بالنسبة للقناة الخاصة.

#### 10- الزمن المخصّص من قبل القنوات العمومية والخاصة للرئاسية



#### 11- الزمن المخصّص من قبل القناة العمومية تونس 7 لمرشّحي الرئاسية



لقد كانت التغطية التي قامت بها قناتا التلفزيون منحازة لفائدة الرئيس، وتميّزت بغياب الحياديّة والموضوعية الضروريتين للسير الحسن لكل انتخابات.

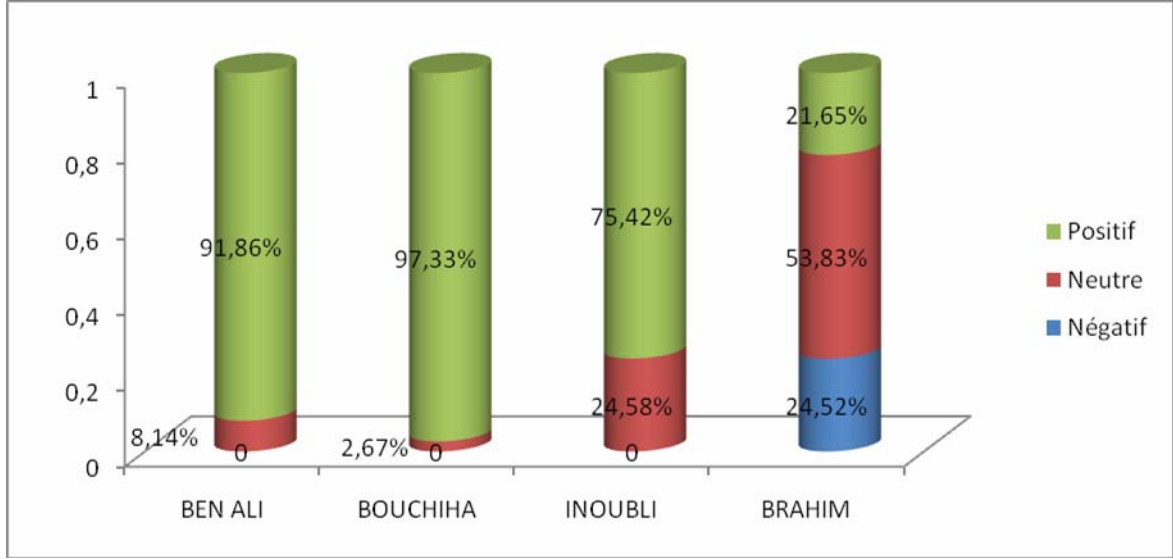
وقد تميّزت قناة حنبعل الخاصّة في برمجة حصصها المتعلقة بالرئاسية باهتمام أكثر بالسيدة بن علي من زوجها المرشّح نفسه، وذلك مقارنة بالقناة العموميّة.

ما تجدر الإشارة إليه هو الأشكال غير المباشرة المتبعة في الحملة لفائدة الرئيس المتخلى والتي كانت موضوع تغطية إعلاميّة مثل: البرامج الخاصّة والحصص الثقافية ومناير الحوار والاستجابات.

### 3 - لهجة الخطاب أثناء التغطية بالنسبة لمرشحي الانتخابات الرئاسية

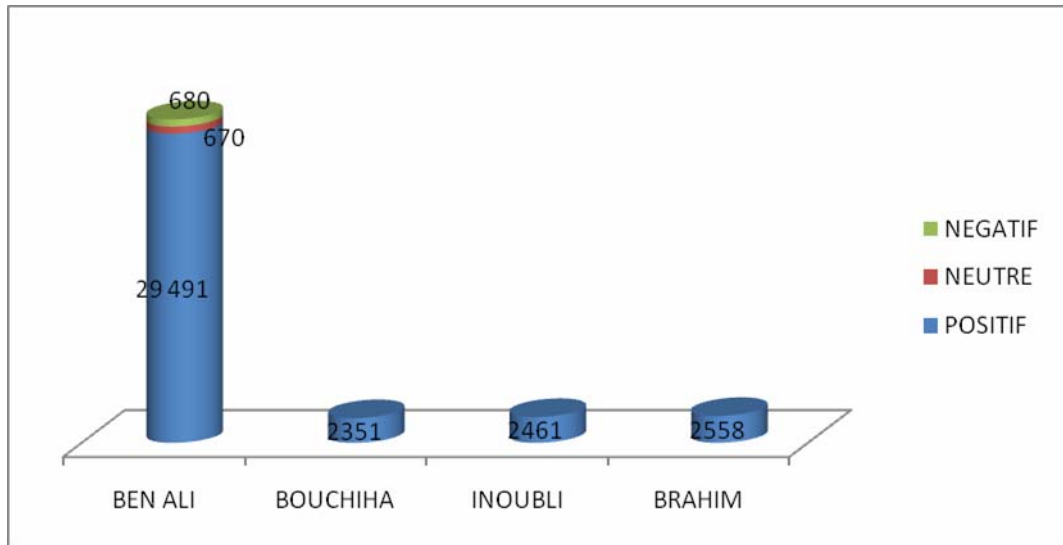
لم تكن اللهجة، طوال فترة المراقبة، شاتمة ولا معادية ولا مشوّهة في كلّ وسائل الإعلام. فقد تمّتع جميع المرشّحين بتغطية ذات لهجة إيجابيّة مع استثناء واحد. سجّل الرئيس بن علي أكثر من 90% من اللهجة الإيجابيّة لدى نفس الصحف، ينافس في ذلك مرشّح حزب الوحدة الشعبيّة الذي تمّتع بـ97,33% يتبعه الإينوبلي بـ74,42%. وبالمقابل، فإن الصحافة المكتوبة خصّصت السيد احمد بن ابراهيم بفضاء محدود يتسم بلهجة سلبية بلغت 24,52% ولهجة إيجابيّة 21,65%.

#### 12- لهجة الخطاب في الصحافة المكتوبة فيما يتعلّق بالرئاسية



وبالنسبة للوسائط السمعيّة والبصريّة، و خاصة الراديو، فقد سجّلنا بصفة عامّة لهجة خطاب إيجابيّة بالنسبة لكلّ المرشّحين ولكن بشكل غير متساو. ويبدو التمييز الواضح للرئيس بن علي في زمن التغطية المخصّصة له في هذه القنوات. لكن الجدول التالي يبرز استثناء آخر متعلّقاً باللهجة السلبية لدى إذاعة خاصّة فيما يتعلّق بالرئيس المتخلّي. مما يدل على استقلاليّة هذا الراديو (كلمة).

#### 13- لهجة الخطاب في تغطية الوسائل السمعيّة والبصريّة للرئاسية



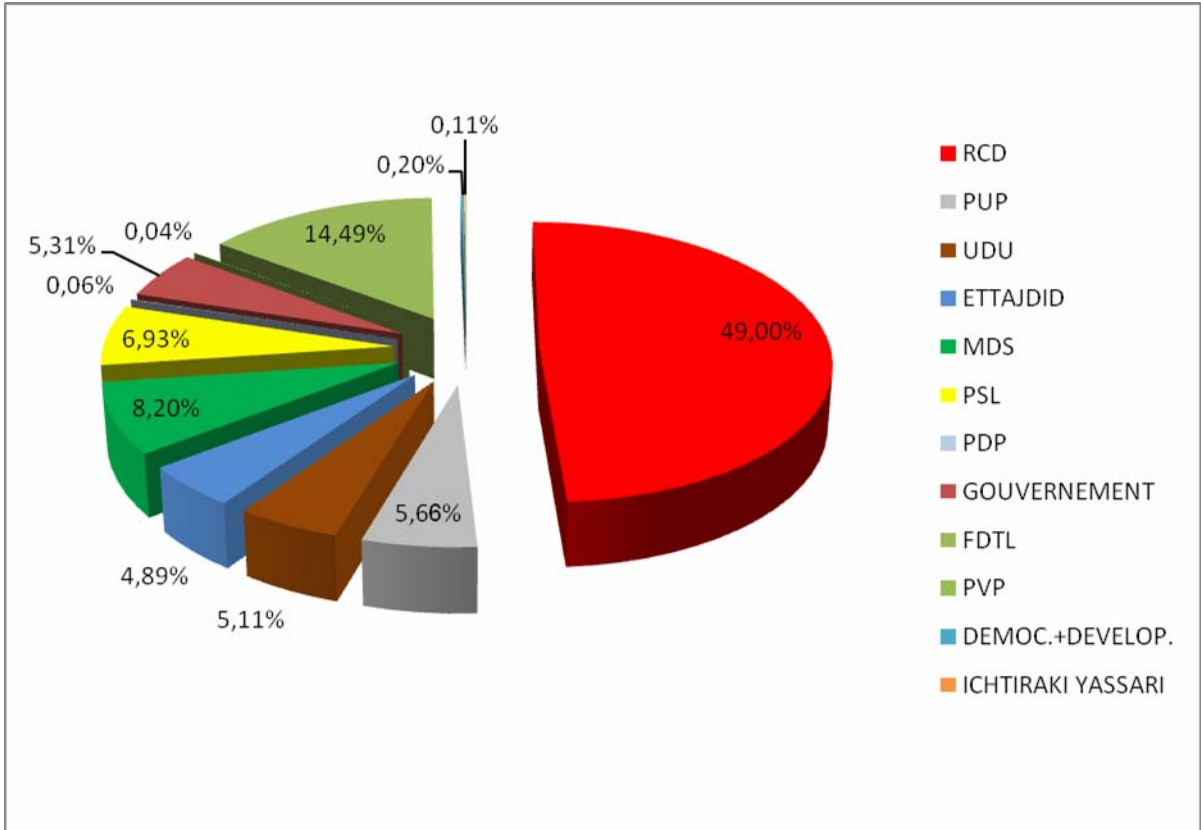
#### 4- تغطية حملة الانتخابات التشريعية من قبل وسائل الإعلام

لقد هُمتت الانتخابات التشريعية لفائدة الرئاسية وحصلت على تغطية محدودة في وسائل الإعلام. وقد كان الحزب الحاكم أول المستفيدين من هذا الاختلال في التوازن.

##### الصحافة المكتوبة

تمتع التجمع الدستوري الديمقراطي بمساحة تيقارب 50% في الصحف المكتوبة في الوقت الذي تقاسمت فيه قوائم الأحزاب المعارضة الـ50% المتبقية. وقد خاض السباق 10 أحزاب ومجموعات مستقلة، من بينها قوائم الحزب الحاكم وقوائم 7 أحزاب من المعارضة وقوائم مجموعتين من المستقلين. وقد تمكن ثلاثة من الأحزاب القريبة للسلطة من التمثل في كلّ الولايات وتقديم نفس عدد قوائم التجمع، لكنهم حصلوا على تغطية محدودة في الصحافة. ورغم قربهم من السلطة وقيام بعض المرشحين بحملة لفائدة الرئيس بن علي، إلا أنهم لم يتمتعوا بتميز حقيقي على مستوى التغطية الإعلامية. فقد احتكر المساحة المخصصة مرشحو التجمع وأعضاء الحكومة الذين خاضوا الحملة أو كانوا يقومون بنشاطات في إطار مهامهم وكذلك السيدة بن علي مما قلص المساحة الخاصة بالمتسابقين الآخرين.

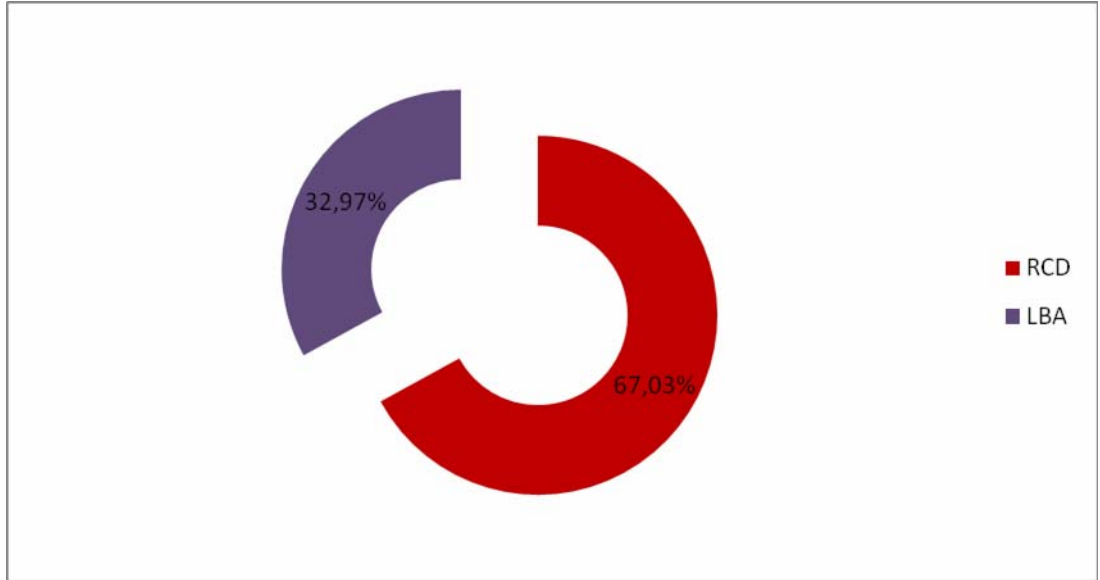
#### 14- المساحة المخصصة للتشريعية في وسائل الإعلام



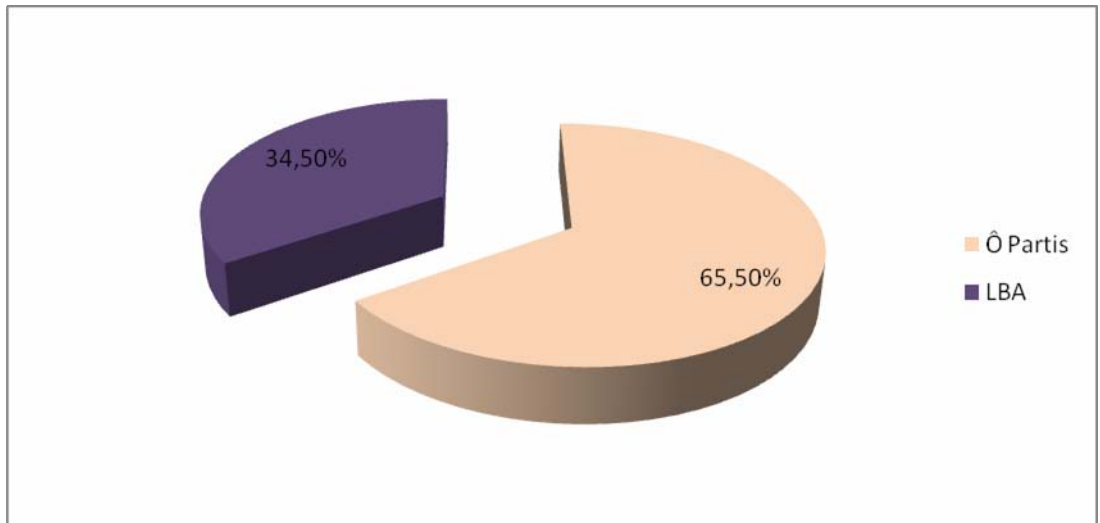
ولم تتمكن أحزاب المعارضة الجديّة والقوائم المستقلّة سوى من تقديم عدد محدود من القوائم، ليقصوا من مشاركتهم بشكل ملفت في الانتخابات. فقد تعرّض عدد هامّ من قوائمهم للإسقاط، والانتقاء، وقد اختار الحزب الديمقراطي التقدّمي أحد أحزاب المعارضة الجديّة الانسحاب أمام الخروقات الواضحة وغير المبرّرة التي استهدفتها لإسقاط قوائمه.

وعلى سبيل المقارنة، تبين لنا الجداول التالية المساحة الممنوحة للتجمّع الدستوري الديمقراطي ولبقيّة الأحزاب وللسيدة ليلي بن علي، بحيث تسمح لنا بملاحظة التمايز، لصالح الرئاسية على حساب التشريعية، ثمّ أهميّة التغطية الإعلامية التي حظيت بها زوجة الرئيس التي تمتعت بنصف المساحة المخصّصة للتجمّع الحاكم 32,97% وأكثر من نصف المساحة المخصّصة لكلّ القوائم مجتمعة باستثناء قوائم التجمّع 34,50%.

### 15- المساحة المخصّصة لليلى بن علي مقارنة بالتجمّع الدستوري الديمقراطي



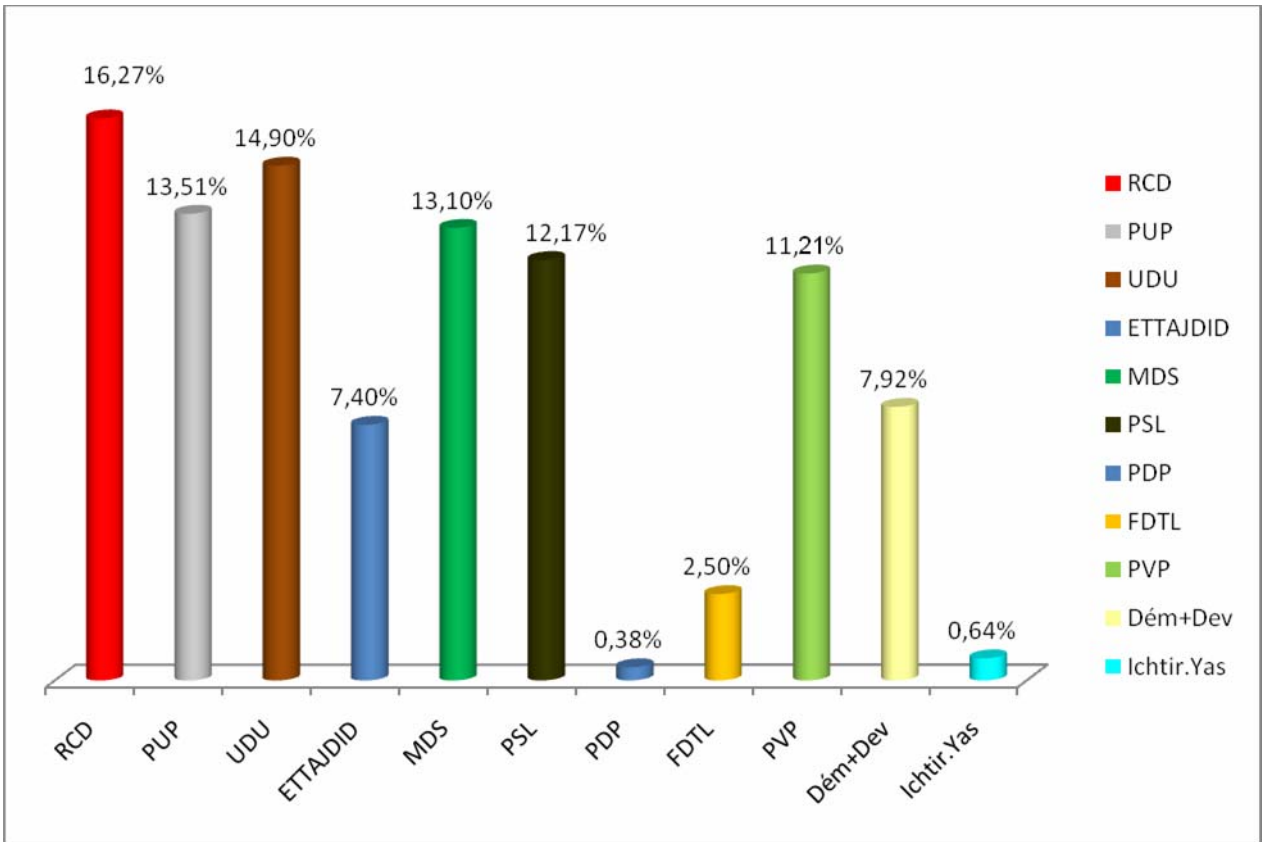
### 16- المساحة المخصّصة لليلى بن علي مقارنة ببقيّة الأحزاب باستثناء التجمّع



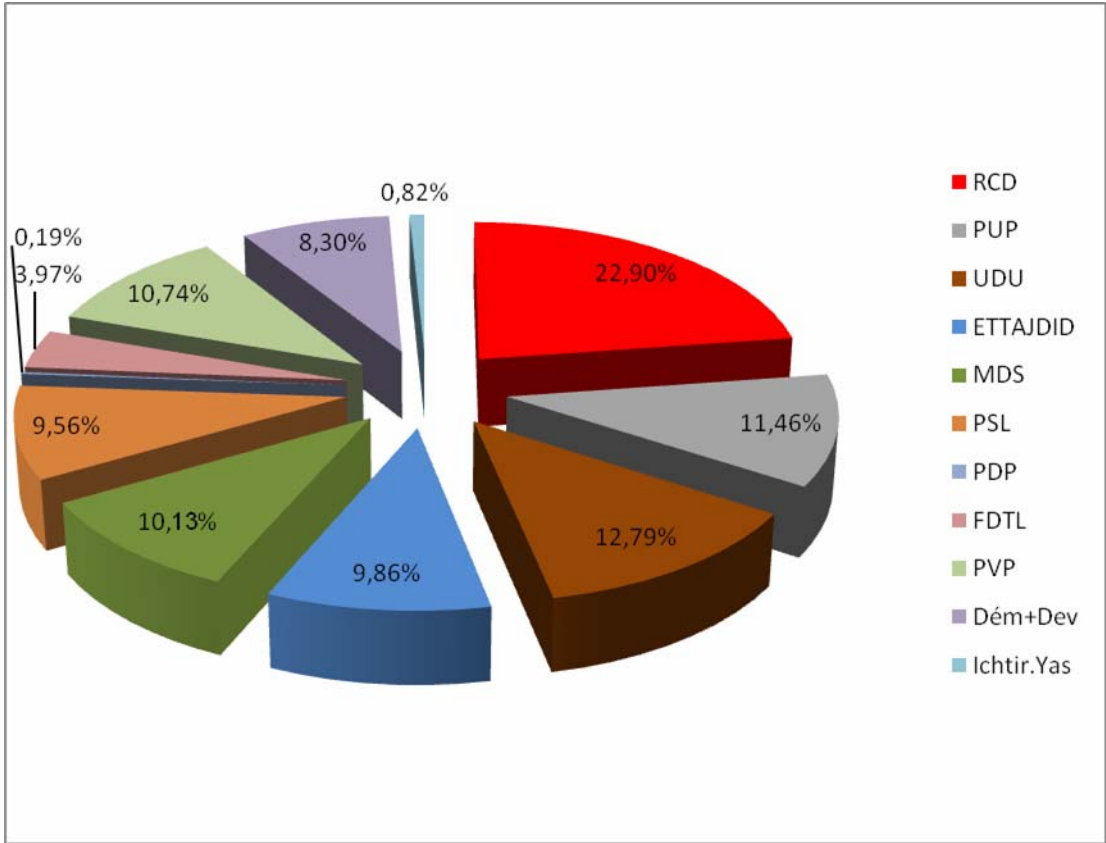
## الوسائل السمعية والبصرية

يتضح لنا من خلال قراءة الجداول أن نوعا من التوازن قد وقع الحفاظ عليه بين مختلف الأحزاب في تغطية الحملة بالنسبة للتشريعية. وقد كان تقنين الحصص في الوسائل السمعية والبصرية إجراء إيجابياً سمح لمرشحي المعارضة بالتمتع بزمان مساو لمرشحي التجمع. سواء كان في الراديو أو في التلفزة، فإن الزمن المخصص للمرشحين هو نفسه بالنسبة للجميع، الأمر الذي يسمح بمعاملة متساوية لو وقع احترام التشريعات، وهو ما لم يحدث دائماً. فقد وجد الحزب الحاكم نفسه ذا أسبقية مقارنة بالأحزاب الأخرى نظراً لعدد قوائمه وكذلك للتساهل الذي تمتع به، فقد خصّصت له محطات الراديو زمن بث أكبر، مبنية إياه المرتبة الأولى بـ 22,90% يتبعه الاتحاد الديمقراطي الوحدوي بـ 12,52%. وبالنسبة للتلفزيون، فقد احتلّ التجمع كذلك المرتبة الأولى بنسبة 16,27% يتبعه دائماً الاتحاد الديمقراطي الوحدوي بنسبة 14,90%.

### 17- الزمن المخصص من التلفزة للأحزاب في التشريعية

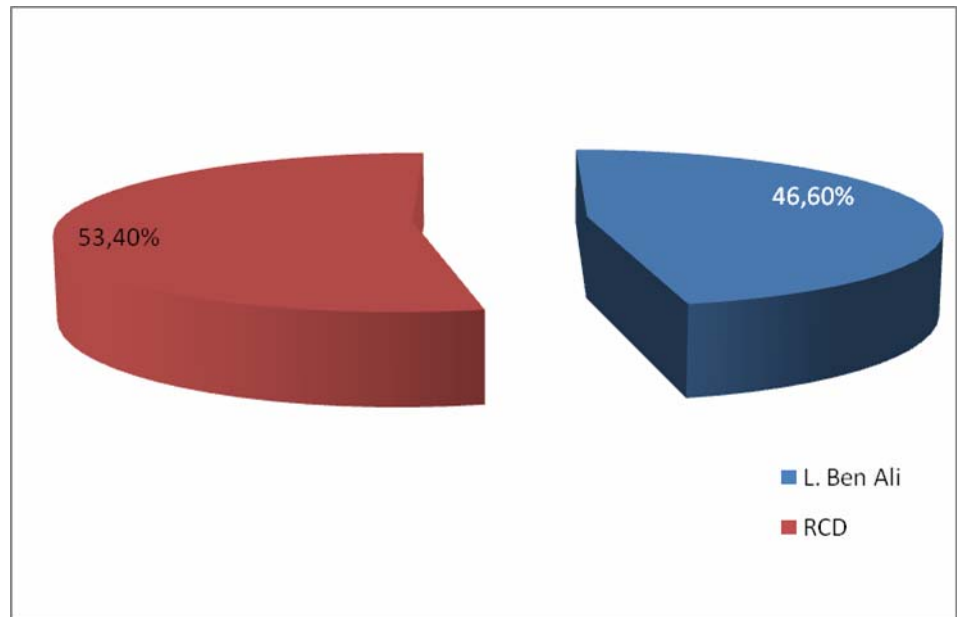


## 18- الزمن المخصّص من الإذاعة للأحزاب في التشريعية



هذه النقطة الإيجابية تفقد قيمتها بالمقارنة مع التغطية الاستثنائية المخصّصة لزوجته الرئيس، حيث يجد الحزب نفسه في مجال المنافسة. فعلى سبيل المثال، خصّصت الإذاعة لها وحدها 46,60% مقابل 53,40% للتجمّع:

## 19- الزمن المخصّص من قبل الراديو لزوجته بن علي

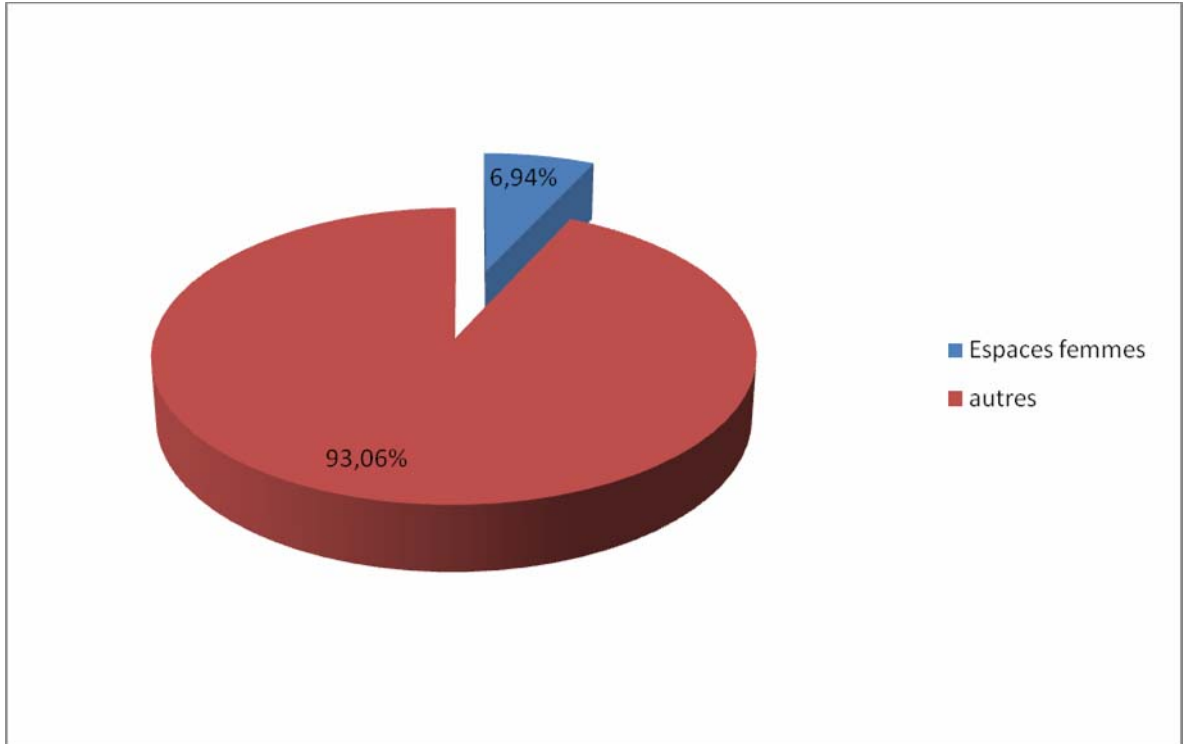


## VI - التغطية الإعلامية لحملة النساء المترشحات

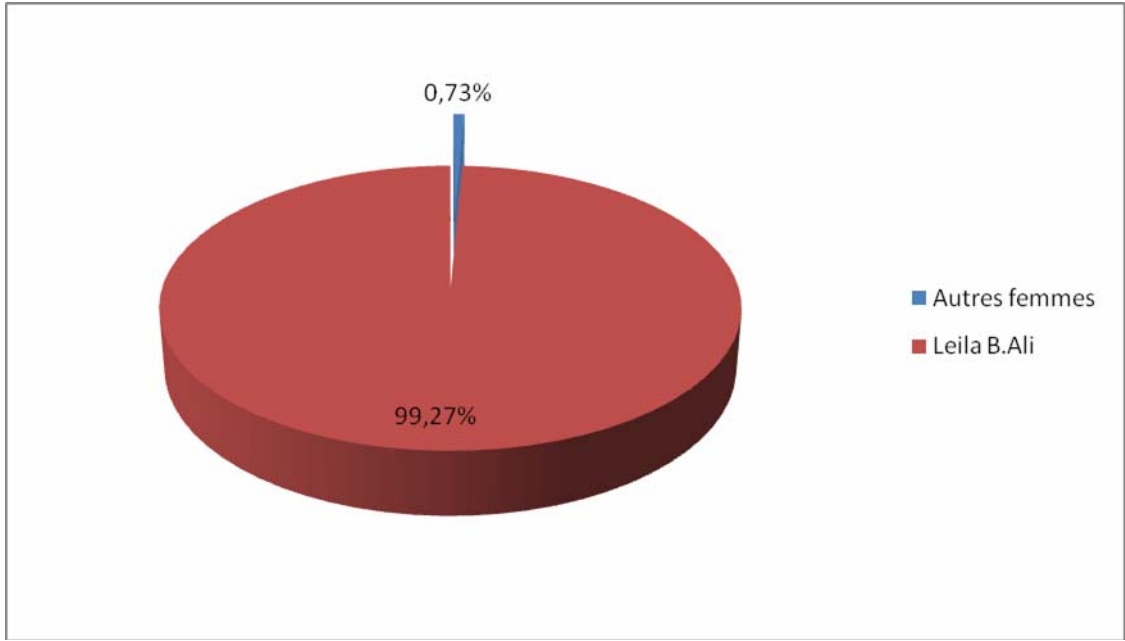
لقد لاحظنا أنّ حضور النساء في الحملة يكاد يكون منعدماً، باستثناء السيدة ليلي بن علي التي كانت حاضرة على الساحة الإعلامية، محتكرة قضية المرأة بصفتها رئيسة جمعية بسمه ورئيسة منظمة النساء العربيات. كما هيمنت على المشاركات في التشريعية باقتحامها المجال السياسي أثناء الفترة الانتخابية وقيامها بحملة لفائدة الرئيس المتخلي.

وقد غلب التوجه المتعلق بتميز السيدة بن علي وتغطية كلّ نشاطاتها وتحركاتها على الصحافة المكتوبة، سواء كانت مرتبطة بالانتخابات أو غير مرتبطة. وقد خصّصت مساحة 6,94% من التغطية المكتوبة أثناء الحملة للنساء، حظيت المترشحات ب 0,73% منها في حين انفردت السيدة بن علي ب 99,27% من الزمن المخصّص للنساء.

### 20- المساحة (بالسم<sup>2</sup>) المخصصة للنساء خلال الحملة

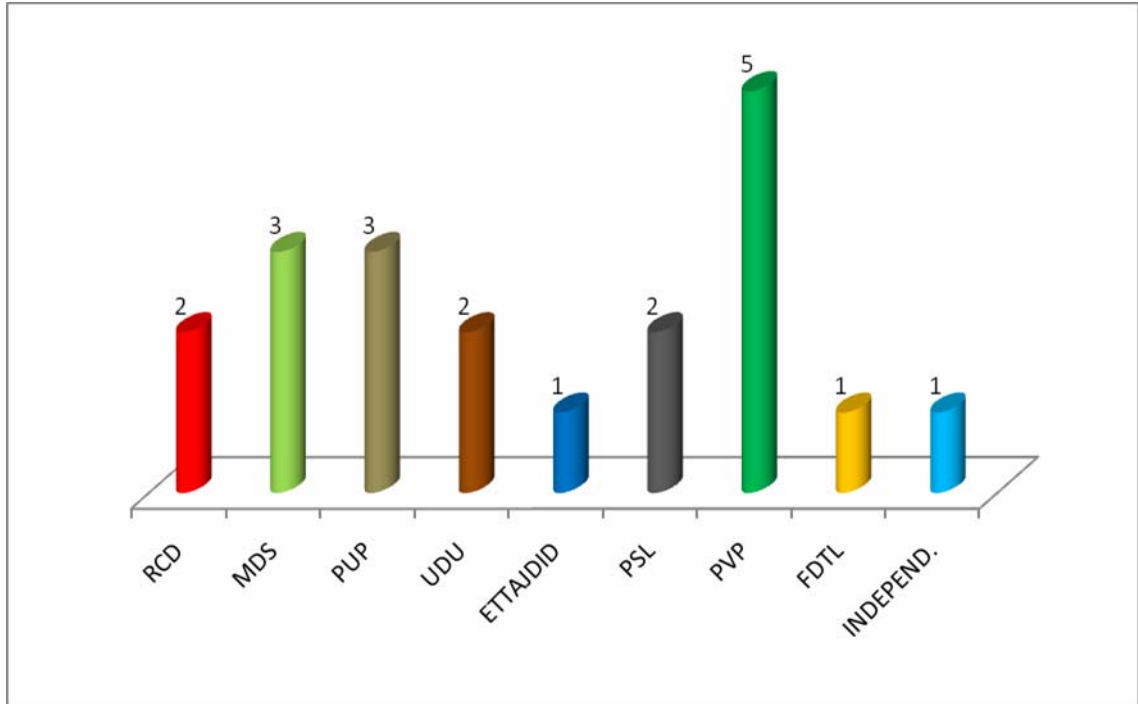


## 21 - الزمن المخصص للنساء الأخريات مقارنة بزوجة بن علي

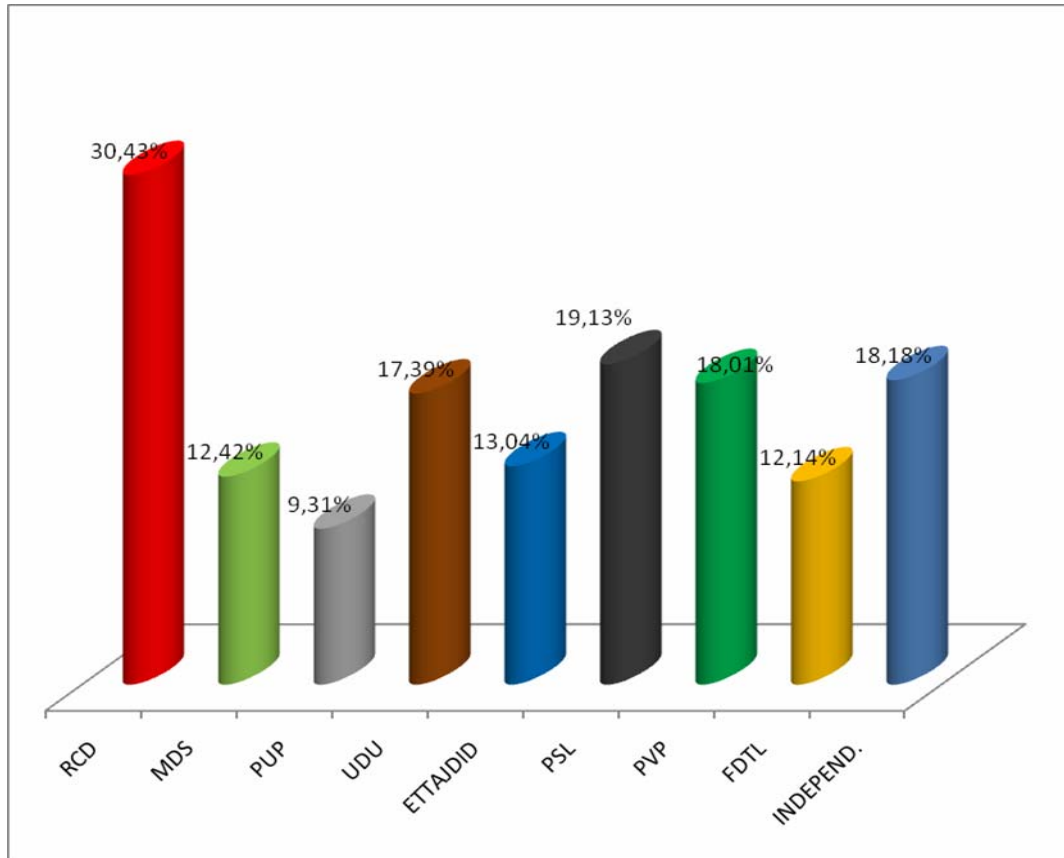


يسمح التشريع بزمان بثّ للمترشّحين رؤساء القوائم في الوسائل السمعيّة والبصريّة، وقد كان عدد النساء المترشّحات لقوائم وتمكّن من الوصول إلى الوسائل السمعية والبصرية 18 امرأة فقط (هذا الرقم ليست له علاقة نسبيّة بعدد القوائم الموافق عليها ولا بعدد مرشحات كل قائمة). وقد حدّد من ظهورهن عددهن المحدود. وما يثير الانتباه هو الغياب شبه الكليّ لمرشّحات على رأس قوائم التجمّع الدستوري الديمقراطي.

## 22 - عدد النساء رئيسات القوائم لكلّ حزب

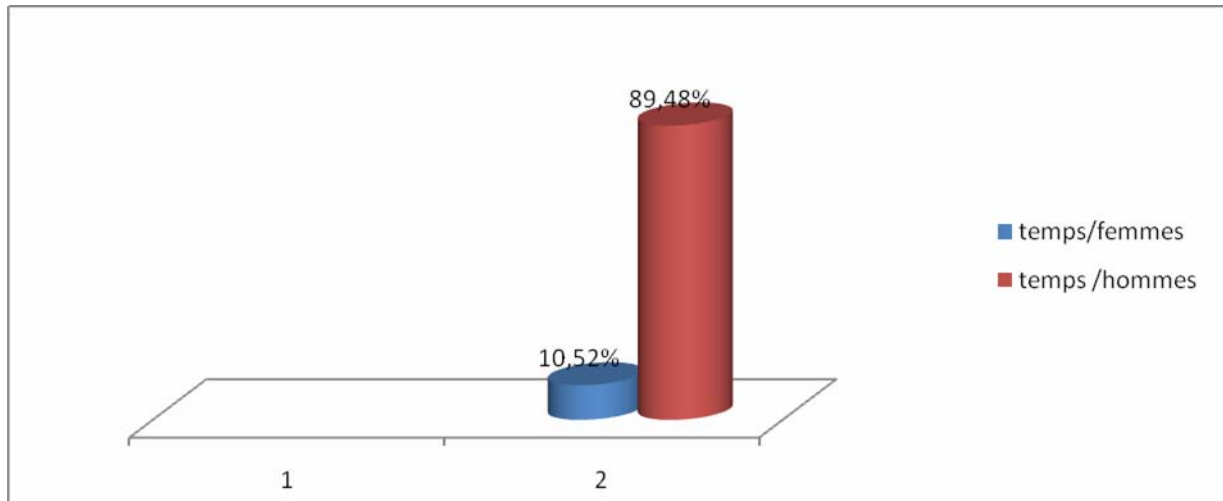


## 23 - نسبة النساء في القوائم التشريعية

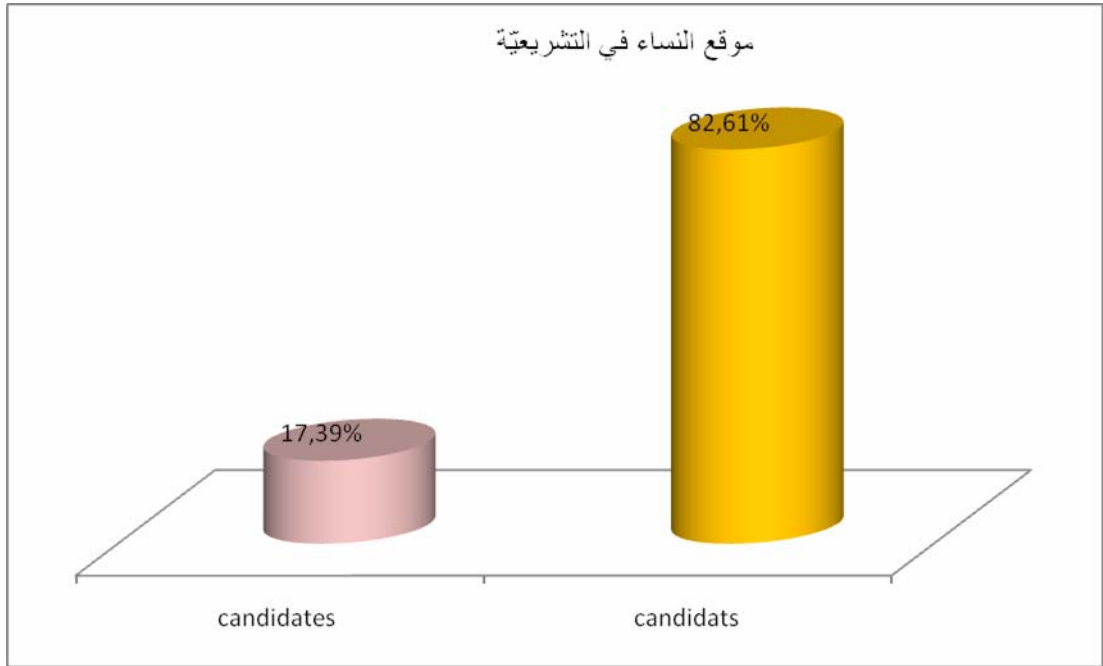


نلاحظ أن الحضور النسوي يتحسن نسبياً في الوسائل السمعية والبصرية مقارنة بالصحافة المكتوبة مع بقاء هذا الحضور محدوداً: إذ تنتقل النسبة من 6,14% (في الصحافة المكتوبة) إلى 10,52% (في الوسائل السمعية والبصرية) أي ما يقارب 10 مرّات أقلّ من المترشّحين الرجال. ويرجع هذا الفارق في الوسائل السمعية والبصرية إلى كون الحضور قد خصّ المترشّحات نفسهنّ اللواتي كان لهنّ الحق في ثلاثة دقائق بثّ على الراديو وكذلك على التلفزيون، على العكس من الصحافة المكتوبة التي خصّصت كل المساحة الممنوحة للسيدة بن علي تقريباً.

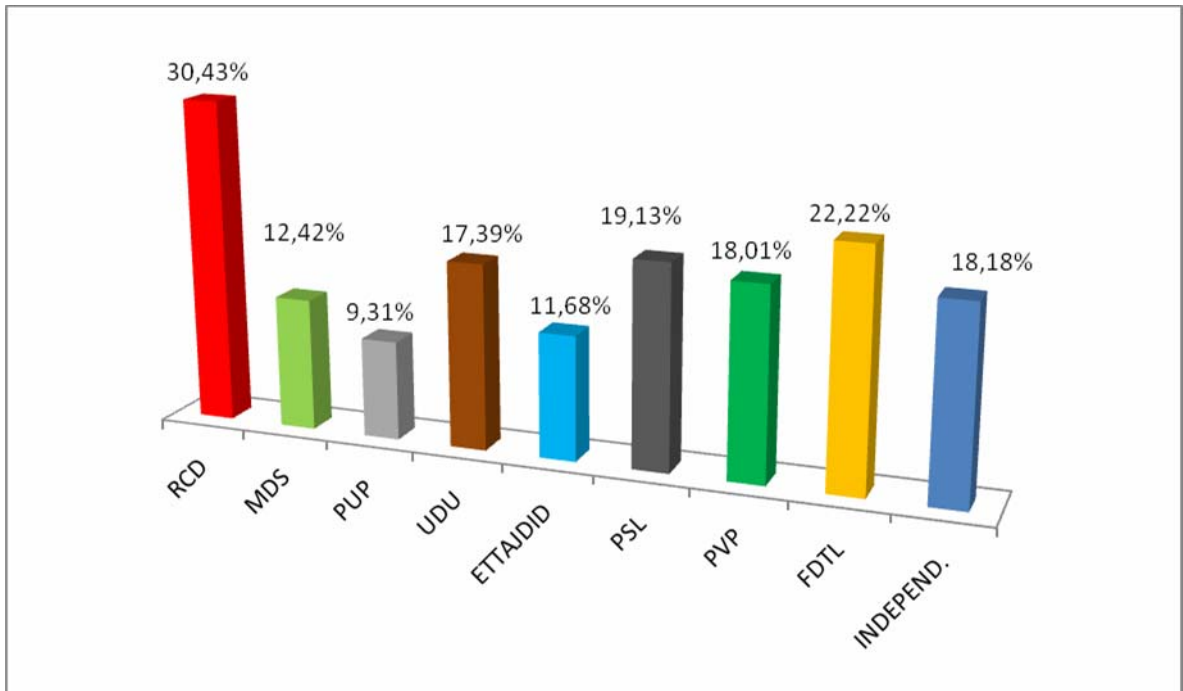
## 24 - الزمن المخصّص للنساء مقارنة بالرجال في التشريعية



## 25- موقع النساء في الانتخابات التشريعية



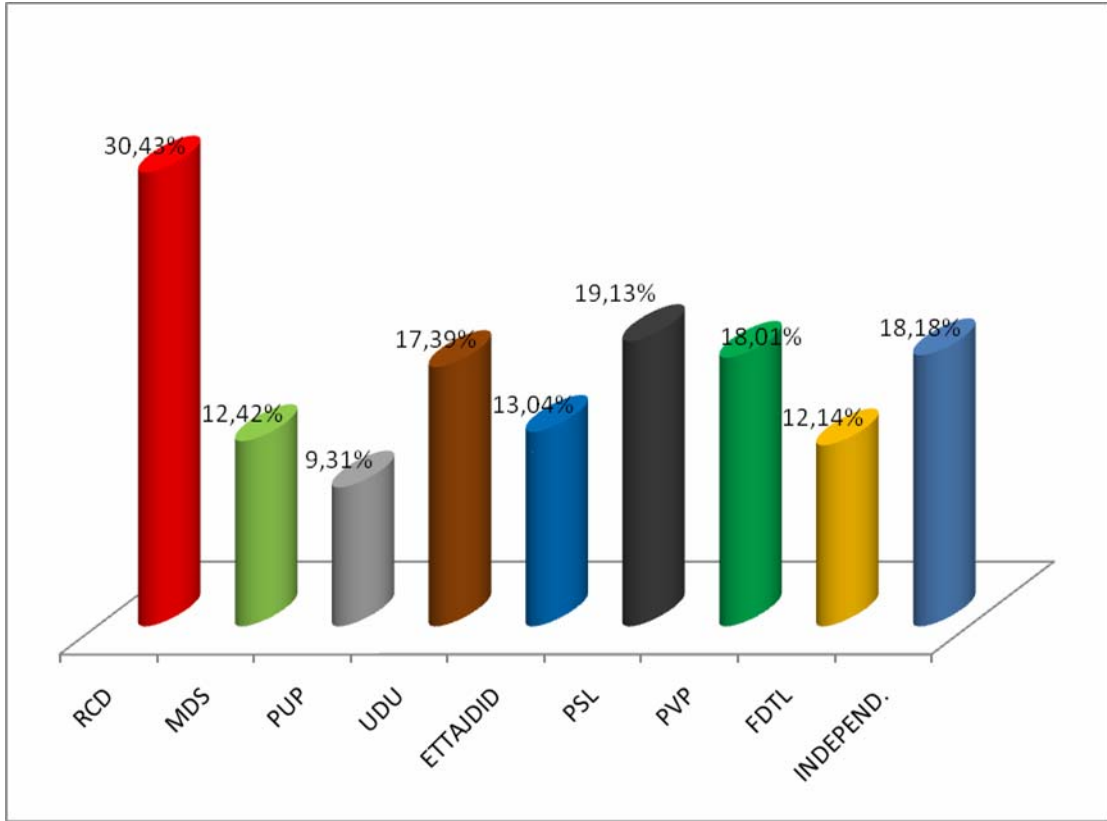
## 26- موقع النساء في القوائم الانتخابية



لم تمثل النساء سوى 17,39% من العدد الجملي للمترشحين. وقد ضمّ التجمّع الدستوري الديمقراطي أكبر عدد من المترشحات في قوائمه (49) يتبعه الخضر (29) لكنّ هذا الحضور لا ينعكس في وسائل الإعلام ولا في الحملة الانتخابية نفسها.

كما نلاحظ أن إلغاء عدد كبير من قوائم الأحزاب والمجموعات المعارضة لم يغيّر بشكل كبير نسبة النساء المترشحات في التشريعية؛ هذا إذا قارنا نسبتهم في القوائم المقبولة مقارنة بالقوائم الملغاة. والحزب الحاكم مثله مثل أحزاب المعارضة - مع بعض الاختلافات - لا يقصي المرأة ولكن لا يسمح لها بالمشاركة الفعالة في الصراع السياسي والحضور في الفضاء العام والإعلام.

#### - 27 موقع النساء في القوائم التي قدمت في البدء



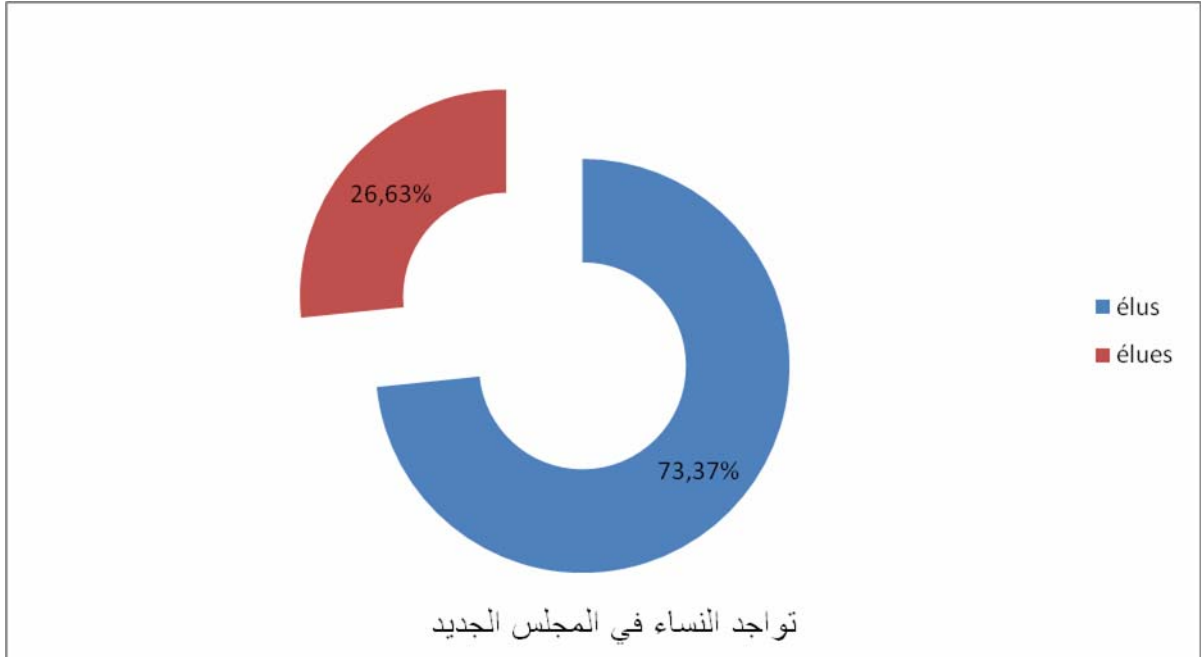
لقد تمّ تسجيل تهميش كلي للمرأة بالتوازي مع حضور قويّ لزوجّة الرئيس، وهو أمر مناقض لما تدعيه السلطة من تقدم في مجال حرّية المرأة، برز ذلك من خلال الغياب النسبي للنساء المترشحات والغياب شبه الكلي للنساء عن وسائل الإعلام، وهو ما مثل مؤشراً هاماً على استغلال قضية المرأة أداة لأغراض سياسية.

وبشكل متناقض، حدّد الحزب الحاكم حصّة 30% للنساء في قوائمه التشريعية، لكن امرأتين فقط حصلتا على رئاسة قوائم، الأمر الذي حدّ بشكل كبير من الحضور الإعلامي لهنّ.

ولئن كانت النساء مغيّبات بشكل شبه كلي في الصحافة المكتوبة، فإن نصيبهن من الإعلام المرئي والسمعي لم يكن أفضل: فلم يتجاوز الزمن المخصّص لهن 10,52% لـ 18 امرأة رئيسات قوائم.

لقد ارتفعت حقيقة نسبة تمثيل النساء في البرلمان لتبلغ 26,63% كما أن التجمّع الدستوري الديمقراطي احترم حصّة الـ 30%، لكن أيّ دلالة خارج الأرقام لمشاركة النساء في البرلمان بالنظر إلى الغياب شبه الكلي لأصواتهن خلال الحملة الانتخابية وتغييبهنّ من وسائل الإعلام، إلا أن يكون ذلك خدمة لسياسة الحزب الحاكم.

## 28 - حضور النساء في المجلس الجديد



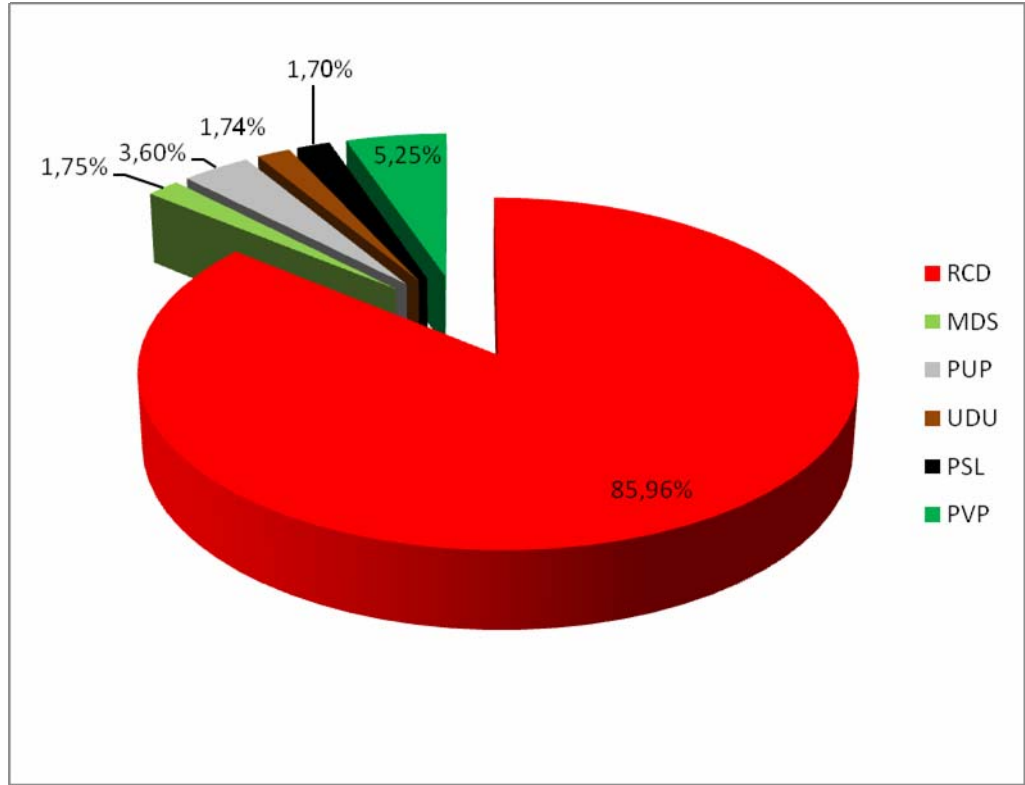
يعتبر حضور النساء في مجلس النواب مؤثراً هاماً على مدى ممارسة المواطنة والديمقراطية. لكن بناء على ما لاحظناه في الحملة الانتخابية من خلال وسائل الإعلام، بينت الأرقام محدودة سياسة الدولة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق المرأة وبعدها عن الدور الحقيقي للمرأة بصفاتها مواطنة كاملة الحقوق وعنصراً فاعلاً في المجتمع.

تبين لنا هذه الملاحظة أن الحضور الإعلامي الضعيف للنساء يبقى مناسباً يندرج في إطار انتخابات غاب فيها التنافس الحقيقي وغلبت عليها الشكليات. حيث لم نسجل طوال الحملة مناظرة حقيقية بين المترشحين سواء للرئاسة أو للتشريعية في أيّ من وسائل الإعلام، وهو ما يبين طبيعة النظام.

إنّ تهميش النساء، إلى جانب أغلبية المترشحين، يعكس حقيقة وضع حرية التعبير والصحافة المنتهكة في البلاد، ويضعف مكتسبات المرأة ويعيق الممارسة الديمقراطية ويشكك في مصداقية العملية الانتخابية برمتها.

تقارب نسبة وجود المرأة في البرلمان اليوم 30% وهو أمر هام، لكن يبقى بعيداً عن المساواة. فالنساء التجمعات يشغلن المساحة الأكبر (85,96%) لكن ماهي حقيقة حضورهن في الممارسة الديمقراطية و في المساهمة في بناء مشروع مجتمع حداثي؟

## 29- انتماءات النساء المنتخبات



سبق أن رأينا كيف كان الوصول إلى وسائل الإعلام وحصول النساء على الكلمة - بما في ذلك نساء الحزب الحاكم - مشكلا حقيقيا. ويبدو أن تلك النساء يتمتعن بهامش تصرف محدود للغاية ولا يدنّ بمواقعهن إلا إلى الاصطفاف الذي قمن به خدمة للحزب وأساسا لرئيسه.